

فرنسا والمشروع الصهيوني في فلسطين (1799-1917) رؤية جديدة في ضوء وثائق الدبلوماسية الفرنسية

موسى سرور*

<https://doi.org/10.35516/jjha.v19i2.2472>

ملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح إشكالية العلاقة بين فرنسا الاستعمارية والمشروع الصهيوني في فلسطين منذ محاولة نابليون احتلاله لفلسطين عام 1799 وانتهاء بإصدار بريطانيا وعد بلفور، وحاولت الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل اتسمت هذه العلاقة بالتوافق أم التصادم بين المصالح الفرنسية في فلسطين والمشروع الصهيوني خلال تلك الفترة؟ وهل كانت فرنسا راعية وداعمة للمشروع الصهيوني في فلسطين العثمانية كما يُشاع في كثير من الدراسات؟ أم أنها كانت ترى في هذا المشروع منافساً لأطماعها الاستعمارية التاريخية في فلسطين والمتمثلة في "امتلاك الأرض المقدسة"؟ أظهرت الدراسة بالتحليل والاستقصاء "وبالحقائق" الموثقة اعتماداً على مصدر أساسي هو وثائق الدبلوماسية الفرنسية أن "المشروع الصهيوني في فلسطين" اختراعٌ استعماريٌّ فرنسيٌّ غير رسمي ولم يكن مسألةً يهوديةً بحتة، انطلق بدايةً من "إشاعة صحفية" نسبت إلى نابليون وانتهت كحقيقة تاريخية، كما أظهرت أن فرنسا كانت ترى في المشروع الصهيوني في فلسطين منافساً لمشروعها الاستعماري في المنطقة ومعارضاً لنفوذها ومصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة؛ ولم تتبنَ فرنسا هذا المشروع كما يعتقد البعض. كما كشفت الدراسة عن أن فرنسا في نهايات الحرب العالمية الأولى وسيطرة بريطانيا العسكرية على فلسطين وإصدارها وعد بلفور اضطرت إلى التعاطي مع الواقع القائم والموافقة على المشروع الصهيوني في فلسطين على أمل أنها ستحافظ على مصالحها ونفوذها في فلسطين عبر من ينضوي تحت حمايتها في فلسطين من يهود.

الكلمات الدالة: فلسطين، فرنسا، أرشيفات فرنسية، صهيونية، الاستعمار.

المقدمة

كثيرة هي الدراسات الأكاديمية التي ربطت بين فرنسا وانطلاق المشروع الصهيوني في فلسطين العثمانية، وتحدث بعضها عن دور فرنسا في تشجيع الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتحدث البعض الآخر عن دور نابليون بونابرت في تبني ما يعرف بـ "المسألة اليهودية" وطرح فكرة "الإحياء"¹ للفكر اليهودي في فلسطين في أثناء حصاره عكا

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، دائرة التاريخ والآثار، جامعة بيرزيت، فلسطين؛ باحث مشارك في معهد الدراسات والبحوث حول العالم العربي والإسلامي، IREMAM، جامعة إيكس مرسيليا، فرنسا.

تاريخ الاستلام: 2024/3/11، تاريخ القبول: 2024/4/30.

¹ أي الربط بين اليهود وأرض فلسطين على أسس توراثية.

عام 1799، الرامية إلى تمكين اليهود من العودة إلى فلسطين وإقامة وطن لهم فيها عبر ما نسب إليه من "نداء لليهود" دون التحقق من صحته. وقد بنى الكثير من المؤرخين نظرياتهم وأفكارهم على هذا "النداء" في الربط بين فرنسا وانطلاق فكرة المشروع الصهيوني، فالمؤرخ حسان الحلاق في كتابه "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909" اعتبر هذا النداء "الأول من نوعه في عصر ما بعد النهضة الأوروبية"؛ إذ رأى أن دافع نابليون من وراء ندائه كان حاجة فرنسا إلى المال اليهودي؛ فقد كان آل روتشيلد (Rothschild)² في مقدمة الممولين لحيش نابليون حسب روايته. جاء ذلك رغم أن الحلاق يشير إلى تراجع الجريدة عن هذا الخبر؛ إذ بعد أسبوعين من نشره برأت نفسها من مسؤولية نشر رسالة نابليون "المزعومة". (الحلاق 1990: 43-45). كما عنون الكاتب بلال شاكر الرشايده كتابه بـ"فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون إلى ماكرون"، فتناول في مبحثه الأول المعنون بـ"نابليون بونابرت واليهود" نداء نابليون كحقيقة تاريخية رافضاً التشكيك بصحة وجوده، معتبراً أن بداية المشروع الصهيوني كانت من نابليون الذي اعتبره أول زعيم أوروبي فكر في الاستفادة من اليهود عبر إقامة دولة يهودية لهم في فلسطين، موضحاً أن فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين لم تأت من بريطانيا ووزير خارجيتها بلفور عام 1917 ولا من خلال المؤتمر الصهيوني الأول 1897 وإنما من نابليون نفسه، مشيراً إلى أن زعيم الحركة الصهيونية هرتزل خلال ذلك المؤتمر استخدم ما نسب إلى نابليون من نداء كمرجع تاريخي يستند عليه. (الرشايده 2021: 19-20). كما تناول المؤرخ تيسير جبارة هذا "النداء" كمسلمات؛ إذ اعتبره "زهواً حربياً لأن نابليون لم يقترب من القدس". (جبارة 1998: 56). كما خصّصت المؤرخة نائلة الوعري في كتابها "دور الفصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914" مبحثاً خاصاً ضمن الفصل الثالث المعنون بـ"دور قناصل الدول الأوروبية بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين 1840-1914"، تناولت فيه دور قناصل فرنسا، ولكن اللافت أن محتوى هذا المبحث لا يقدّم دليلاً واحداً ينسجم مع عنوانه ولا يعتمد على أية وثيقة فرنسية. (ينظر: الوعري 2007: 149-155). هذا عدا عن تأكيدها صحة النداء المنسوب لنابليون؛ إذ ترى أنه جاء بهدف استقطاب فرنسا لليهود الشرق ليكونوا عوناً لها في تكريس نفوذها وهيمنتها على الشرق والاستفادة من إمكاناتهم المادية وتشجيعهم على الاستيطان في فلسطين لمواجهة النفوذ والمصالح البريطانية. (الوعري 2007: 94).

ويذهب أمين عبدالله محمود في كتابه الموسوم بـ: "مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى"، أبعد من ذلك، إذ يرى أن فرنسا عام 1798 قد طرحت وبشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين في حالة نجاح حملتها لاحتلال مصر والشرق العربي؛ إذ أعدت حكومة الإدارة الفرنسية خطة سرية لإقامة "كومنولث يهودي في فلسطين"؛ وذلك طمعاً في الحصول على القروض المالية من البرجوازية اليهودية لتغطية نفقات حملتها للشرق وعجز خزينتها. ويذكر لنا أمين محمود أن نابليون وفور احتلاله لمصر قد أصدر بياناً يدعو فيه يهود آسيا وأفريقيا لمساندته في حملته من أجل إعادة بناء "مملكة القدس القديمة". ويرى أمين محمود أن النداء الذي وجهه

² عائلة يهودية انطلقت من ألمانيا وانتشرت في عواصم أوروبا الرئيسية كلندن وباريس وفيينا، وكوّنت فروعاً لها في هذه العواصم، تولى إدارة كل فرع أحد أبناء روتشيلد. عملت بالتجارة والصرافة وكوّنت ثروة مالية هائلة استغللتها في دعم الحركة الصهيونية وتمويل مشاريعها في فلسطين. اعتبر مانير روتشيلد (Mayer Amschel Rothschild) المولود في فرانكفورت (1743-1812) ابن التاجر الألماني اليهودي موسى روتشيلد (Amschel Moses Rothschild) مؤسس سلالة روتشيلد، كما اعتبر إدmond دو روتشيلد (Edmond James de Rothschild) (1845-1934)، الذي يمثل الفرع الفرنسي من هذه العائلة الأهم من بينهم في مساهمته في تأسيس المشروع الصهيوني في فلسطين من خلال شرائه الأراضي وتأسيسه بواكير المستوطنات الصهيونية في فلسطين؛ للمزيد من المعلومات حول هذه العائلة، ينظر: (كامل 2014).

نابليون لليهود في أثناء حصاره لعكا هو النداء الثاني وليس النداء اليتيم. ومما يلفت النظر أن أمين محمد يتناول في كتابه ما نسب إلى نابليون كمسلمات غير قابلة للشك ويبني عليها مقولاته. (محمود 1984: 12-14) ولكن من اللافت أن هذه الدراسات رغم كثرتها لا تتطرق من الوثائق الدبلوماسية الفرنسية نفسها، وإنما تنسخ بعضها بعضا ولا تقدم أية وثيقة تدعم هذه المقولات.

ومن هنا هدفت الدراسة إلى الكشف عن إشكالية العلاقة بين فرنسا الاستعمارية والحركة الصهيونية في فلسطين خلال القرن التاسع ومطلع القرن العشرين، وتجادل الورقة في مسألة هذه العلاقة، وهل اتسمت بالتوافق أم بالتصادم بين المصالح الفرنسية في فلسطين والمشروع الصهيوني خلال تلك الفترة؟ وهل كانت فرنسا راعية وداعمة للمشروع الصهيوني في فلسطين العثمانية كما يشاع؟ أم أنها كانت ترى في هذا المشروع منافسا لأطماعها الاستعمارية التاريخية في فلسطين والمتمثلة "بامتلاك الأرض المقدسة"؟ ولماذا انطلقت من فرنسا منذ عام 1799 أطروحة "المسألة اليهودية" وربطها بفلسطين، المتضمنة مشروع "إعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة لهم بدعم فرنسي رسمي"؛ بمعنى اختراع المشروع الصهيوني؟ وكيف نظرت فرنسا إلى المشاريع الصهيونية في فلسطين؛ هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها؟ وما موقفها منها؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان هناك تحول في المواقف والأيديولوجيات الفرنسية تجاه "المسألة اليهودية" وما نتج عنها من مشروع صهيوني؟ بمعنى هل تخلت فرنسا عن مصالحها التاريخية في فلسطين -التي كانت تعتبرها جزءا من سوريا الكبرى وجزءا من مناطق نفوذها- لصالح قوى استعمارية أخرى منافسة لها؟ وما السياسية الجديدة التي تبنتها فرنسا تجاه هذه المسألة قبيل وبعد إعلان وعد بلفور 1917؟

ستحاول الدراسة الإجابة عن كل هذه التساؤلات موضحين السياسة الفرنسية تجاه "المسألة اليهودية" قبل تحولها إلى "مشروع صهيوني استعماري استيطاني" وبعده، والمراحل التي عكست هذه السياسة وصولاً إلى اعترافها وتأييدها وعد بلفور المعارض لتطلعاتها التاريخية تجاه فلسطين. وقد هدفت الدراسة إلى إظهار أن المشروع الصهيوني في فلسطين ليس فقط هو اختراع استعماري فرنسي أولاً وغربي ثانياً، وإنما قام على خبر صحفي كاذب، ولم تكن مسألة يهودية بحتة؛ وذلك اعتماداً على مصدر أساسي، وهو وثائق الدبلوماسية الفرنسية والمحفوظة بأرشفات فرنسية ممثلة بأرشفة وزارة الخارجية الفرنسية في باريس. Les Archives du Quai d'Orsay (AQO)، والذي يطلق عليه اليوم La Courneuve (Centre des Archives Diplomatiques du Ministère des Affaires Étrangères) والأرشفة الدبلوماسية الفرنسي في مدينة (نونت) الفرنسية: Le Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN)؛ وذلك نظراً إلى أهمية هذا المصدر لدراسة هذه المسألة؛ حيث لا يمكن تناول مثل هذه القضية دون الرجوع إلى مصادرها الأساسية. ومن جهة أخرى لغياب الدراسات التي عالجت هذا الموضوع سواء اعتماداً على مثل هذه المصادر أو غيرها، فأهم هذه الدراسات التي تقاطعت مع دراستنا في جزئها الأخير المتعلق بالمصالح الفرنسية وعلاقتها بالمشروع الصهيوني دراسة المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني الوثائقية التي نشرها في أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، الموسومة بـ "فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين: قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية"، التي تناول فيها الاتصالات الصهيونية الفرنسية خلال الحرب الكونية الأولى 1914-1918 ومؤتمر الصلح 1919 وبدايات الانتداب على سوريا (كوثراني 1983)، وأعاد نشرها فصلاً من "كتابه بلاد الشام في القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية" (كوثراني 2013: 247-269)، إضافة إلى دراسات المؤرخ الفرنسي هنري لورنس (Henry Laurens) حول جذور العلاقة بين فرنسا والمشروع

الصهيوني خاصة ما نسب إلى نابليون من نداء، في كتابة بالفرنسية "مسألة فلسطين واختراع الأرض المقدسة" (Laurens 1999 Tome 1) والمترجم للعربية (لورنس 2006 ج 1)³ وكتابه الآخر المعنون بـ "بونابرت والإسلام، بونابرت والدولة اليهودية" والمترجم للعربية والذي يدحض فيه حقيقة نداء نابليون لليهود (لورنس 1998: 45-77). وتعتبر كتابات لورنس هي الأشمل والأكثر تفصيلاً بين كل من تناول مسألة نابليون واليهود. كما أود أن أشير هنا إلى دراسات المؤرخة الفرنسية رينا كوهن موليه (Rina Cohen Muller) المبنية على الأرشيفات الفرنسية حول الحماية الفرنسية لليهود الجزائريين واستغلال فرنسا لليهود والمسيحيين في فلسطين لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية في مواجهة القوى الاستعمارية الأخرى (Muller 2005: 28-46; Muller 2015: 182-212).

جرى تناول هذه المسألة عبر ثلاثة محاور رئيسة؛ الأول جاء بعنوان: "فرضية فرنسا واختراع المشروع الصهيوني في فلسطين"؛ ووسم الثاني بـ "فرنسا الكاثوليكية ومسألة تملك الأرض المقدسة"؛ وعُنون المحور الثالث بـ "المصالح الفرنسية وعلاقتها بالمشروع الصهيوني".

فرضية فرنسا واختراع "المشروع الصهيوني في فلسطين"

في أثناء حصار نابليون لبونابرت عكا عام 1799م، انتشرت في فرنسا ومن ثم أوروبا "شائعة" مفادها أن نابليون طرح مشروعاً لتوطين اليهود في فلسطين وإعادة بناء "مملكة أورشليم القديمة"؛ وذلك من أجل استقطاب الجاليات اليهودية في الشرق، وجمعها تحت لوائه لتحارب معه وتكون عوناً له في دعم نفوذه وتثبيت سلطانه. مصدر هذا الشائعة كان خبراً نشرته الجريدة الرسمية الفرنسية لومونيتور (Le Moniteur Universel) في 22 أيار 1799م؛ هذا نصه: "نشر بونابرت بياناً يدعو فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا إلى الانضمام تحت رايته لأجل استعادة أورشليم القديمة، وقد سلّح بالفعل عدداً كبيراً منهم، وكنائهم تهدد حلب". (Laurens 1999 Tome 1: 14).

لهذه الدعوة، سواء كانت حقيقة قد نادى بها فعلاً نابليون أم لا، أسبابها وارهاساتها ونتائجها؛ إذ نبّهت الدول الاستعمارية الأخرى، خاصة بريطانيا، إلى ضرورة استغلال اليهود لتحقيق أهدافها الاستعمارية في ظل صراع وتنافس بين تلك القوى العالمية على التغلغل في فلسطين العثمانية.

نُسبت هذه التصريحات إلى نابليون في أثناء حصاره عكا، لكن لا يوجد ما يؤكد مصداقيتها؛ إذ لا يوجد أثر لهذه الوثيقة؛ حيث تخلو الأرشيفات الفرنسية بأنواعها المختلفة، خاصة تلك التي تحتضن إرث نابليون الاستعماري والمحافظة في الأرشيف العسكري الفرنسي (فانسان) (Vincennes Centre Historique des Archives) في باريس ما يشير إلى هذه التصريحات، وأؤكد شخصياً هذه المعلومة لأنني قد زرتُه ونقبت في ثنايا محفوظاته بحثاً عن ذلك النداء المزعوم، ولكن لم أجده، ويؤكد كبار المؤرخين والمستشرقين الفرنسيين، أمثال هنري لورنس (Henry Laurens)، أنه لا صحة لهذه التصريحات أصلاً؛ حيث يقول: "إنّ البحوث في الأرشيفات الفرنسية قد أثبتت أنه لم يوجد شيء من هذا في مشاريع (بونابرت)، وأنه في الأشهر الأولى من عام 1799م لم تكن هنالك اتصالات مباشرة بين جيش الشرق وفرنسا...، وإذا كان بعض الأشخاص في الشهور الأخيرة لحكومة الإدارة قد تسنى لهم طرح مشروع "إحياء قومي يهودي" فإنّ الحكومات الأخيرة لفرنسا الثورية لم تشجّع مثل هذه الآراء، على أنّ الشائعات قد راجت في فرنسا خلال فترة الحملة على سوريا". ويرى لورنس أنه كان من المفترض أن تتقاسم هذه الشائعات جماعات يهودية، ولكن هذا لم يحصل؛ فيهود فرنسا آنذاك لم يتجاوزوا بضعة آلاف، ولم يكن بمقدورهم تقديم الموارد البشرية اللازمة لجيش نابليون

³ اعتمدت هذه الدراسة في مطابقة الترجمة وتدقيق كتابة الأسماء بالفرنسية على النسخة المترجمة والنسخة الأصلية بالفرنسية.

كما أُشيع (لورنس 2006: ج 1: 13-14).

وبعد أن يستعرض لورنس حالة يهود العالم يخرج بنتيجة مفادها أنه من غير الصحيح الحديث عن وعي قوميّ يهوديّ في نهاية القرن الثامن عشر؛ إذ إنّ المرشدين الدينيين للطائفة اليهوديّة كانوا يؤكّدون أنّ العودة إلى أرض الميعاد لا بدّ لها وأن تمرّ عبر عمل قدسيّ عند مجيء "الميسا (المسيح) المخلص"، الذي يرسلُ لإنقاذ بني اسرائيل. (لورنس 2006 ج 1: 15-16). وتتويجاً لهذا المعتقد ظهر في القرن السابع عشر يهوديّ متدين يدعى (Sabbatai Zevi) شابتاي تسفي (1626-1676) مولود في أزمير عام 1626، نُسب إليه تأسيس طائفة يهود الدونمة، وهو يهودي من أصل إسباني، قدّم نفسه عام 1648 على أنّه "الميسا المنتظر"؛ أي المهدي المنتظر المخلص ودعا إلى العودة إلى فلسطين، والتفّ حوله عددٌ كبير من يهود أوروبا الشرقية والدولة العثمانية؛ مما دفع السلطات العثمانية إلى إلقاء القبض عليه، فاضطر إلى اعتناق الإسلام عام 1665م، فانفضت عنه شيعته وارتدّ قسمٌ كبير منهم مشكّكين ما عُرف لاحقاً بـ"يهود الدونمة"، الذين استقروا في سالونيك (جريس 2015 ج 1: 20).

غير أنّ هذه الحركة الدينية قد عادت من جديد في منتصف القرن الثامن عشر على يد (Jacob Frank) يعقوب فرانك (1726-1791)، الذي أعلن نفسه في سالونيك "ميسا" في عام 1754م، ودعا إلى قلب الشريعة اليهوديّة، وقد شايعه عددٌ من يهود بولندا. ولكن السلطات الدينية اليهوديّة طالبت بتدخل الدولة ضد ما سمّتهم بـ "Hérétiques بالهرطقة". وهرّباً من مواجهة خصومه قرّر يعقوب اعتناق الكاثوليكية. وقد هزّت هذه الأحداث والمحن وما أعقبها من تمردات وريّة حاخامات اليهود واتّخذوا موقفاً معادياً كلياً لأي شكل من أشكال "الميسا والعودة إلى صهيون" (لورنس 2006 ج 1: 15-16).

وخلال غزو نابليون فلسطين علمت بالنص الذي نسب إليه صحيفة لومنياتور (Le Moniteur) الفرنسيّة، ونشرته فيما بعد، ومن ثمّ نقلته عنها بعض الجماعات اليهوديّة التي تعاطفت مع الثورة الفرنسيّة ضد الملكية الفرنسيّة، دون أن يعثروا على النص الأصليّ لتصريح نابليون المزعوم، فترجموه إلى العبريّة ونشروه أملاً في تطوير حُججهم المؤيّدّة لأرض يهوديّة، وجرى تداوله فترة قصيرة قبل أن يعود للظهور من جديد عام 1840م بنسخة ألمانيّة. وفي هذا الصدد يرى المؤرّخ الفرنسيّ لورنس أنّ هذا النص الذي اخترعته صحيفة لومنياتور (Le Moniteur) قد لقي صدًى محدوداً لدى جماعة يهوديّة منعزلة وتعاني من قطيعة مع مجمل الطوائف اليهوديّة في أوروبا الوسطى، "في الوقت الذي كانت فيه السلطات الدينية اليهوديّة معادية تماماً لمثل هذه المقولات والتطلعات (لورنس 2006 ج 1: 16؛ للتفاصيل يُنظر: لورنس 1998: 45-77).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا لم يصدر هذا التصريح عن (نابليون) فلماذا اخترعته صحيفة لومنياتور (LeMoniteur)؟ تلك الإشاعة التي تحوّلت إلى حقيقة ما زالت تُروّج في الأوساط الأكاديميّة والسياسيّة إلى يومنا هذا، ويجري التعاطي معها على أنّها حقيقة ثابتة.

يساعدنا لورنس في إيجاد تفسير وجواب لهذا السؤال بقوله: "لا يمكن إيجاد تفسير لهذه النصوص، لا من جهة اليهود ولا من جهة الفرنسيين"، ويُعتقد أنّ التفسير لنشر هذه الشائعة يكمن في مركب سياسي - ثقافيّ ثالث هو "البروتستانتية الأنجلو-ساكسونيّة"؛ ففي تفسيرات الألفيون البروتستانت (Millénaristes⁴) لبعض فقرات سفر دانيال رؤيا يوحنا اللاهوتي في الكتاب المقدّس يرى هؤلاء أنّ اليهود سيتجمعون في فلسطين وسيعتقون المسيحيّة، وهذا شرط

⁴ سُموا بهذا الاسم لاعتقادهم أنّ المسيح سيعود ويحكم ألف سنة على الأرض. ويشكل هؤلاء أساساً للصهيونية المسيحيّة.

أساسي لعودة المسيح - عليه السلام - وإقامة مملكته على الأرض، وأنَّ هنالك مؤشرات ودلائل على تحقيق هذه النبوءات. وانطلاقاً من هذه المعتقدات قرأ هؤلاء "الألفين" في الأسطول النابوليوني المنجّه إلى الشرق أنَّه سيحقق هذه النبوءات بإقامة "جمهورية يهودية في الشرق"؛ وأنَّ احتلال مصر ومن ثَمَّ التوجه إلى فلسطين ليس إلا تفسيراً منطقياً لهذه الرؤيا. (لورنس 2006 ج 1: 18).

ويؤكد هذا التفسير المؤرخ الألماني ألكسندر شولش (Alexander Schölch)، الذي يقول إنَّ نابليون باحتلاله مصر عام 1789 ومن ثَمَّ زحفه نحو فلسطين ظهر وكأنه هو منفذ الإرادة الإلهية. ثم انتشرت هذه الأفكار في بريطانيا، وجرى الاعتقاد أنَّ بريطانيا هي المؤهلة للقيام بهذا الدور لتحقيق الإرادة الإلهية. ففي القرن التاسع عشر ومع حركة البقطة الإنجيلية اتسع تأثير هذه الأفكار؛ فمع كل أزمة في الشرق أخذت تظهر مثل هذه المواعظ والتنبؤات؛ ففي خلال فترة حرب القرم (1853-1856م)، التي وقعت بين كل من روسيا من جهة والدولة العثمانية وحلفائها: بريطانيا، فرنسا ومملكة سردينيا من جهة ثانية، ظهرت هذه الأفكار بثوب جديد؛ إذ نقل لنا شولش نصاً ورد في نشرة صدرت خلال تلك الحرب جاء فيها: "هلي يا بريطانيا؛ فقد اختارك القدر لتعدي أتباع جنس يهودا المهمل المشتت منذ أمد بعيد، إلى ديارهم الجميلة" (شولش 1990: 80). وقد نقل لنا شولش أيضاً عن أحد الوعاظ المسيحيين يُسمَّى رومي هوري (Rome Hoare) ما قاله عام 1875م بمناسبة الأزمة المالية العثمانية: "على جميع المسيحيين... أن يهللوا لانهيار الدولة العثمانية؛ لأن سقوط المسلمين هو أمل اليهود، وعودة اليهود ستكون البشير السعيد بالوصول الظافر لملك القدس المجيد، إنَّ فلسطين ستحرر من أنفاس السموم التي ينفثها سوء الإدارة التركية، وسوف تُسلم إلى أصحابها الشرعيين؛ نسل إبراهيم، الأمة التي أعطاهم إياها الله؛ لكي تصبح من جديد البلد الذي يفيض لبناً وعسلاً، بيد أنها ستكون بركة يُرثي لها على أبناء إسرائيل لو أنهم أعيدوا إلى وطنهم دون أن يعودوا إلى الله أيضاً، غير أنَّ الهداية لن تجيء إلا بعد العودة" (شولش 1990: 77-78).

انعكست هذه الأفكار كلها في فكر وكتابات الحجاج والزحالة الأوروبيين؛ فمنذ مطلع القرن التاسع عشر شهدت فلسطين خاصة وسوريا عامة موجات من رحلات الحجاج والزحالة الأوروبيين، التي نلاحظ من خلال تراثهم المكتوب كيف جرى إعادة إحياء تراث الحروب الصليبية، وكثيراً من الزحالة الكاثوليك، خاصة الفرنسيين، قادتهم مشاعر اقتفاء آثار الصليبيين خلال رحلاتهم لفلسطين؛ فهذا الزحالة الفرنسي (François René de Chateaubriand) فرانسوا روني شاتوبريان في رحلته الموسومة بـ "الطريق من باريس إلى القدس" التي قام بها عام 1811م، كتب لنا موقفاً الحوار الذي جرى بينه وبين أرسينيوس البطريرك الأرمني في القدس؛ حيث كشف أنَّ أرسينيوس حدّثه عن الأتراك بازدراء وأكد له أنَّ آسيا برمتها تنتظر قدوم الفرنسيين (شاتوبريان 2008: 226).

وقد ساد هذا التوجه نفسه في الأوساط المسيحية الكاثوليكية الفرنسية، التي رأت في فرنسا المخلص لفلسطين من "الاحتلال التركي" كما أسماه فرانسوا روني شاتوبريان (François René de Chateaubriand) (شاتوبريان 2008: 217). وقد نقل لنا شولش Schölch ما كتبه فرنسي معاصر لحرب القرم (1853-1856) بقوله: "ما أسعد العيون التي سترى القدس، بل الشرق كلّ خاضعاً مرة أخرى لدولة الصليب، وكما كان الأمر من قبل في زمن الحروب الصليبية المجيد فما هي فرنسا تتال اليوم ثانية دور طليعة الشعوب. إنَّ فرنسا ستغدو الآن أيضاً مرة ثانية أداة في يد الله لتنفيذ خطته (شولش 1990: 82).

وفي العام 1866م، نُشرت في باريس رحلة بعنوان: "En Orient. Voyage à Jérusalem" "في الشرق: رحلة

إلى القدس"، قام بها ودونها مرشد روحي للحجاج إلى الشرق عامة والقدس خاصة، يُسمّى لو ريفيرند بير دو دماس (Le Révérend Père de Damas): كتب فيها ما يدلّ على الروح أنّ الصليبيّة التي انتشرت في الأوساط الفرنسيّة في القرن التاسع عشر، ما ترجمته: "أه ما كان أسعد تلك الأيام! وكيف يحكون عن فتور هذا الزمان؟ إنّه لمن سوء الطالع أنّ عمل الحروب الصليبيّة لم يولد وفيه قابليّة الحياة. إنّ الاستيلاء وحده لا يكفي؛ فلكي تحافظ على ما تستولي عليه يجب أن تستعمر... أن تقيم مستعمرات... بيد أنّه حانت الآن لحظة التمسك بتراث الحروب الصليبيّة. إنّ نير السلطان لن يجثم طويلاً على المدينة المقدّسة، وربما يشهد المرء حتى نهاية القرن التاسع عشر نصراً جديداً للصليب (Ammédie 1866: 241).

ومن الملاحظ أنّ هذه الأفكار سابقة الذكر قد تعالت وانتشر صداها خلال فترة حكم (نابليون الثالث) (1848-1870م)، الذي أعلن نفسه خلالها إمبراطوراً لفرنسا؛ حيث تشير مراسلات وزارة الخارجيّة الفرنسيّة وتقاريرها خلال عهده كيف انتهج سياسة "كتلّة" فلسطين وإعادة إرث الصليبيين في القدس، فتشير المصادر إلى أنّ من بين المتحمسين للمشاريع الصهيونيّة في فلسطين في عهده كان إرنست لاهران (E. Laharanne) سكرتيره الخاص، الذي دعا في كتابه "المسألة الشرقية الجديدة" الصادر عام 1860م إلى إقامة "دولة يهوديّة" في فلسطين (الجبوري، 2015، ص145)، قبل أن يتبنى هذه الأفكار زعماء الحركة الصهيونيّة؛ إذ أوضح (E. Laharanne) أنّه لكي يجري تأمين وجود هذه الدولة لا بد من خلق تحالف من قوتين رئيسيتين في المنطقة: القوة المارونيّة في لبنان، التي كانت فرنسا تحارب إلى جانبها في أثناء فتنة الستين -أحداث سوريا عام 1860م بين المسلمين والنصارى-، وقوة المستوطنين الأوروبيين التي كانت فرنسا تسعى عن طريق ممثلها في مصر فيرديناد دولسبس (Ferdinande de Lesseps) (1805-1894م) إلى إقناع حكام مصر بتوطينهم في المناطق المحيطة بقناة السويس، الأمر الذي سيحقق لفرنسا السيطرة على المنطقة وضمان مصالحها الاستراتيجية (محمود 1983: 636).

ولكن، لم تبق فلسطين منذ خروج محمد علي باشا منها عام 1840م بموجب تسوية لندن هي نفسها التي كانت قبلها، ولم تبق فرنسا حامية حمى الكاثوليك هي صاحبة اليد العليا فيها؛ إذ شهدت الساحة الفلسطينية وجوداً أجنبياً وقنصلياً ملحوظاً، عبّر عنه من خلال ازدياد الوجود الأجنبي عن طريق حماية الأقليات والطوائف الدينيّة فيها، مستغلّة ما أحدثته الدولة العثمانيّة من مراسيم وقوانين جديدة عُرفت باسم (التنظيمات 1839-1878م)، التي شكلت مرحلة مهمة من الإصلاحات العثمانية تضمنتها العديد من المراسيم السلطانية أعادت فيها النظر في طبيعة العلاقة بين رعايا الدولة بالسلطة المركزية والوجود الأجنبي، والقوانين المتعلقة بالأراضي والملكيّات والتعليم وتقنين القوانين (1839-1878م)، (Cohen-Muller 1999: 45-47)، ودخول لاعبين جدد إلى الساحة الفلسطينية، خاصة روسيا الأرثوذكسيّة، التي كثفت تواجدتها في الأرض المقدّسة عامة والقدس خاصة، وأسست أولى مؤسساتها خارج أسوار القدس بما عرف به (المسكوبية) عام 1860م، كما دخل منافسون آخرون إلى الساحة، خاصة ألمانيا وإيطاليا رعاة وحماة الكاثوليك منذ عام 1870م بعد أن حققتا الاستقلال والوحدة القومية (ينظر: Goren 1999: 345-361)، وهنا لم تصبح فرنسا الراعية الرئيس لكاثوليك الأرض المقدّسة، خاصة بعد أن استغلّ الألمان علاقاتهم الحميمة مع السلطات العثمانية بتأسيس مستعمرات "الهيكلين" في فلسطين (Laurens 1999 Tome 1: 50-56)، ورأى الفرنسيون أنّ "تراث الحروب الصليبيّة يفلت من أيديهم". ويذكر شولش Schölch أنّ غوران (Guérin)، الباحث الفرنسي في شؤون فلسطين خلال القرن التاسع عشر، قد طالب بتأسيس مستعمرات كاثوليكيّة في الأرض المقدّسة، مؤكّداً أن هذا العمل

هو رسالة فرنسا، التي سبق وأن أسست زمن الحروب الصليبية دولة قوية في فلسطين، وحمت منذ ذلك الحين مصالح شعبها الكاثوليكي، وعلى المستوطنين الفرنسيين الجدد في فلسطين أن يرفعوا مع العلم الفرنسي علم الكاثوليكية (شولش 1990: 83).

يؤكد كل ما سبق حقيقة أن فكرة "الإعادة" والدولة اليهودية فكرة تطورت بمشروع اخترعته القوى الاستعمارية وعلى وجه الخصوص فرنسا؛ لتحقيق عن طريق اليهود مشروعها الاستعماري في المنطقة واستخدامهم أدوات سياسية لتحقيق هدفهم المنشود، وهو إعادة إرث الحروب الصليبية والسيطرة على الأرض المقدسة، ولكن، بوسائل جديدة. وهذا يثبت أن اليهود أنفسهم لم يبنوا "المسألة الصهيونية" إلا بعد أن سبقهم إليها عدد من الصهاينة المسيحيين، وكان كبار الأثرياء من أعضاء البرجوازية اليهودية هم أول من تبني ذلك الحل الصهيوني، وليس حاخامات ورجال دين يهود، بمعنى رجال سياسة واقتصاد وليس رجال دين. وقد اتخذ تبنيهم بادئ الأمر شكل تنظيم مشاريع تهجير وتوطين اليهود الروس في مستعمرات زراعية في مناطق مختلفة من العالم وليس فقط في فلسطين كحل إنساني أكثر منه سياسي، وهذه المشاريع الهادفة لتوطين الفقراء اليهود أنشئت بتمويل من كبار أثرياء البرجوازية اليهودية في أوروبا الغربية، "فالبارون اليهودي الألماني دو هيرش (De Hirsch) (1831-1896م) وعبر جمعية "الاستعمار اليهودي" التي أسسها عام 1891م؛ مؤل الهجرة اليهودية من روسيا ودول أوروبا الشرقية ووطنهم في مستعمرات زراعية اشترتها الجمعية في مناطق مختلفة من العالم كالأرجنتين والبرازيل. (جريس 2015 ج1: 30). كما أشرف البارون آدموند دو روتشيلد (Edmond James de Rothschild) (1845-1934م) أحد زعماء الفرع الفرنسي من عائلته البرجوازية، وآخرون من أفراد عائلته، على إنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين لاستيعاب عدد من المهاجرين اليهود. ووفق "الاتحاد اليهودي العالمي (Alliance Israelite Universelle)، (Archives du Quai d'Orsay (AQO) vol. 137: 60-90)، الذي كان أصلاً جهازاً أنشأته البرجوازية اليهودية في فرنسا، التمويل اللازم لبناء ورعاية المستوطنات اليهودية في فلسطين وخارجها، كما وفر لمستوطناتها سبل الحياة الكريمة (Benbassa 1999: 391-406).

ولم تكتف البرجوازية الصهيونية باستغلال التناقضات على الساحة الدولية والتنافس بين القوى الاستعمارية مستغلة أموالها في تمكين مشروعها الاستعماري في ظل هذه الظروف، عبر شراء الأراضي وبناء المستوطنات وما يلزم من مقومات الوجود والتوطين؛ وإنما لجأت أيضاً إلى حشد جهود مفكريها لاستقطاب يهود العالم وتوحيدهم نحو صوب هدف واحد هو "استعمار فلسطين"، وتحالف المصالح بينهم وبين الرأسمال الغربي ومصالح دوله الاستعمارية. ومن بين هؤلاء نشير إلى يهودا القلعي (Yehuda Alkalai) صاحب كتاب "اسمعي يا إسرائيل؛ وكاليشر (Kalischer) مؤلف كتاب "البحث عن صهيون؛ وموشي هس (Moses Hess) مؤلف كتاب "روما والقدس"، الذي دعا فيه إلى بعث القومية اليهودية معتمداً في ذلك على (البرجوازية اليهودية) و(نابليون) الثالث إمبراطور فرنسا. وأيضاً نشير إلى لينينسكي (Leo Pinsker) مؤلف كتاب "التحرر الذاتي، نداء من يهودي روسي إلى بني قومه" (محمود 1983: 637، 651؛ الحلاق 1990: 35-41).

فرنسا الكاثوليكية ومسألة تملك الأرض المقدسة

تعود بداية النفوذ الأجنبي في فلسطين إلى الحملة الفرنسية على فلسطين في عام 1799م، التي نبهت الدول الأوروبية الأخرى، خاصة بريطانيا، إلى ضرورة التغلغل والسيطرة على الأرض المقدسة. تزامن هذا الاهتمام الغربي مع سياسة الانفتاح التي اتبعتها محمد علي باشا وابنه إبراهيم في أثناء سيطرته على فلسطين خلال الفترة الممتدة من (1831

إلى 1840م)، وتوج ذلك بافتتاح أول قنصلية أجنبية في القدس في هذه الفترة عام 1838م، وهي القنصلية البريطانية (ينظر: الوعري 2007: 136-148). قد اتبعت الدولة العثمانية بعد إعادة سيطرتها على فلسطين السياسة نفسها التي اتبعتها محمد علي تجاه رعايا الدول الأوروبية، وتزامن ذلك مع فترة التنظيمات العثمانية (1839-1876م)، بدءاً من خط (شريف كولخانة) 1839م، وخط (همايون) عام 1856م، مروراً بقانون الأراضي عام 1858م، وصولاً إلى قانون تملك الأجانب الصادر عام 1867م (Nicolaidis 1873: 21).

ورغم أن المرسوم السلطاني المعروف بـ (خط همايون) الإصلاحي، الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1856م، أعطى الحق للأجانب بالتملك بشرط الحصول على إذن من الباب العالي؛ فإن الدولة العثمانية في هذه الفترة لم تسمح للأجانب بتملك العقارات ما لم يصدر إذن مسبق منها، ويعني ذلك أن تقدم الدول الأجنبية ورعاياها الطلبات إلى الديوان السلطاني في إسطنبول عبر حكومة متصرفية القدس، أو التنازل عن الجنسية الأجنبية والدخول في التبعية العثمانية ليحق للأجانب التملك (Nicolaidis 1873: 21).

ومثل قانون تملك الأجانب 1867م، الذي أزال العقبات سابقة الذكر، مرحلة جديدة من مراحل التنافس الأجنبي على الملكية العقارية في القدس، يمكن تسميتها بمرحلة (التنافس والتصادم)، وقد تميزت بفتح الباب أمام الدول الأجنبية ورعاياها لتملك العقارات في القدس دون عوائق، شريطة أن تصادق حكومات هذه الدول على قانون تملك الأجانب. وقد سارعت الدول الراغبة في التملك إلى التوقيع؛ إذ وقع كل من سفير فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والسويد والنرويج في العام نفسه، ثم وقعت النمسا، وذلك عام 1868م، وفي عام 1869م، وقع كل من سفير بروسيا ونيوزلندا والدنمارك وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعطيت الرخصة في فترة لاحقة إلى كل من إيطاليا واليونان (Young 1905: 335-336).

وهكذا سهلت القوانين العثمانية الجديدة عملية تملك الأجانب للعقارات في القدس بدءاً من عام 1856م، ونتيجة لذلك، شهدت هذه الفترة موجة واسعة من عمليات الشراء، وما رافق ذلك من عمليات بناء المؤسسات الأجنبية من دينية وثقافية واقتصادية وبيوت سكنية. وتمثلت هذه المؤسسات بالمدارس والمستشفيات والأديرة والكنائس وغيرها (Heacock 1999: 36-41).

وقد أثقلت هذه التشريعات الجديدة، المهمة والعبء، على السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م)، الذي ورث تشريعات وقوانين تكبل يديه، وأضطر للتعامل معها، ولكنه عمل جاهداً للحد من تأثيراتها الكارثية على فلسطين عبر إصدار فرمانات وتشريعات مثل قانون منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن ثم منعهم من التملك فيها خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر؛ فقد أدت موجة هجرة يهود روسيا الأولى إلى فلسطين عام 1882م إلى صحوه رسمية عثمانية؛ حيث صدرت الأوامر السلطانية منذ نيسان عام 1882م بتقييد هجرة اليهود إلى أراضي الدولة العثمانية بحيث "لا يسمح لهم بالاستقرار في فلسطين، وإنما يمكنهم فقط أن يهاجروا إلى داخل ولاية عثمانية، أخرى وأن يستقروا فيها كما يحلو لهم بشرط أن يصحبوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا سريان قوانين الإمبراطورية عليهم" (الحلاق 1990: 95). وفي عام 1884م أصدر السلطان عبد الحميد فرماناً يسمح فيه لليهود بالحج إلى الأراضي المقدسة والإقامة فيها مدة ثلاثين يوماً فقط (الجبوري 2015: 155)، وفي عام 1900م جرى تمديد هذه المدة لتصل إلى ثلاثة أشهر (السليمي 2001: 56). ومن أجل ضبط عملية دخول اليهود وخروجهم في الوقت المحدد لهم استحدث السلطان عبد الحميد نظام "البطاقة الحمراء" التي يتوجب على اليهودي القادم إلى فلسطين الحصول عليها بعد أن يسلم جوازه للجهات المسؤولة كي يغادر في الوقت الممنوح له (النعيمي 1997: 84). كما أصدر الباب العالي في تشرين الثاني 1892م أوامره لمتصرف القدس

بمنع بيع الأراضي الأميرية لليهود (الوعري 2007: 200). رغم كل هذه الجهود، استمرت عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشرائع الأراضي رغم التعليمات والقرارات السلطانية (ينظر: الشناق 2005: 263).

وقد شكلت هذه القرارات السلطانية الحميدة موقفاً رسمياً عثمانياً مضاداً للمشروع الصهيوني في فلسطين، وجرى تجميعها من أرشيف رئاسة الوزراء التركية في إسطنبول في كتاب صدر عن الأرشيف نفسه باللغة التركية تحت عنوان (Osmanli Belgelerinde Filistin) عام 2009، الذي يعني بالعربية فلسطين في الوثائق العثمانية، من إعداد مجموعة من الباحثين على رأسهم (Yusuf Sarinay) المدير العام لأرشيفات الدولة التركية، و (Mustafa Budak) المدير العام للأرشيف، الذي يتضمن صوراً لهذه الوثائق باللغة العثمانية وما يقابلها باللغة التركية؛ مما وفر جهداً كبيراً للباحثين في هذه المسألة كفاهم عن الذهاب إلى الأرشيف نفسه.

ولكن الخطورة في هذه المسألة وما لم تتناوله الوثائق العثمانية المنشورة ما كشفته وثائق الدبلوماسية الفرنسية من أن الحكومة العثمانية اعترفت رسمياً في عام 1893 بالمستوطنات الصهيونية في فلسطين وسوريا بشرط أن يصبح المستوطنون القاطنون فيها رعايا عثمانيين، وألا يزيد عدد سكان أي من هذه المستوطنات في القدس ومتصرفيتها عن 400 عائلة، و 130 عائلة كحد أقصى في المستوطنات المقامة في حيفا وصفد. وتكشف هذه الوثائق أن هذه الشروط لم يجرِ احترامها من قبل آلاف المستوطنين الجدد الذين جاء معظمهم من روسيا وألمانيا. (Archives du Quai d'Orsay (AQO) vol. 137 : 101)، وجرى ذلك بتشجيع من قناصل الدول التي هاجروا منها كالألمانيا على وجه الخصوص، التي عمل قناصلها في فلسطين حتى قبل الوحدة الألمانية عام 1870 تحت مسمى بروسيا على رعاية اليهود الألمان في فلسطين؛ إذ بذل قناصلها الذين خدموا في القدس من عام 1852 إلى عام 1880 على سبيل المثال وقبيل الهجرات اليهودية المنظمة إلى فلسطين قصارى جهدهم ليس فقط لزيادة نفوذ ألمانيا في فلسطين وإنما أيضاً رعاية الطائفة اليهودية في فلسطين. ومن الواضح أن اختيارهم جرى بعناية فائقة لتنفيذ هذه الأجندات؛ فالفصل الألماني الثاني في القدس الدكتور جورج روزن (Dr. George Rosen) لم يكن فقط من السلك الدبلوماسي، وإنما كان أيضاً مستشرقاً معروفاً بمؤلفاته العلمية، وجرى اختيار روزن للشؤون اليهودية لأنه كان صديق الطفولة لباحثين ومحررين صحفياً يهودية في ألمانيا، وقبل وقت قصير من وصوله إلى القدس تزوج روزن من فتاة يهودية، ولم يكن مفاجئاً أنه خلال خدمته الطويلة في القدس (1852-1867) أصبح صديقاً حقيقياً للطائفة اليهودية وقدم المساعدة لها وساعد في تميمتها (Eliav 1975: 429).

إن هذه الجهود القنصلية الغربية لصالح الوجود اليهودي في فلسطين أثرت بشكل إيجابي في حالة اليهود في هذه المنطقة؛ إذ إن وضع اليهود في فلسطين وسوريا منذ منتصف القرن التاسع عشر كان في تحسن تدريجي في مختلف مجالات الحياة: الدينية والاقتصادية والسياسية، وتحقيق الأمن المادي؛ وقد ساعد على ذلك أن عدداً كبيراً من اليهود في فلسطين وبعضهم في سوريا، كانوا من رعايا الدول الأوروبية، وخاصة روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا. ومع ذلك، لم تكن جميع قنصليات تلك الدول حريصة أو حتى راغبة في توفير الحماية لرعاياها اليهود في الولايات السورية، ولكن المؤرخ الصهيوني موشي ماعوز (Moshe Ma'oz) يرى رغم هذا اعتماداً على الفصل البريطاني في القدس جيمس فن (James Finn)⁵ أنه كان هنالك خصوصية للقنصليات الفرنسية التي كانت تظهر دائماً رغبة

⁵ شغل جيمس فن (James Finn) منصب قنصل بريطانيا في القدس بين عامي 1846-1863، وكُرِّس جهوده في تحسين ظروف اليهود في القدس وتوفير العمل لهم بدلاً من الاعتماد على المساعدات الخارجية. يُنظر: (فن 2017: 582-583).

قوية في التخلص من الرعايا اليهود؛ إذ اتخذ عدد من القناصل الفرنسيين موقفاً عدائياً تجاه اليهود في سوريا وفلسطين من أجل إرضاء المسيحيين المحليين (Ma'oz 1975:156)، والمثال الأكثر دلالة على ذلك هو سلوك السيد راتي مينتون (Ratti Menton)، القنصل الفرنسي في دمشق عام 1840. (Jacobs and Forsyth 1902:119-122). ويرى موشي ماعوز (Moshe Ma'oz) أيضاً ولأسباب مماثلة أن القناصل الروس في القدس ومنذ استعادة الدولة العثمانية فلسطين من هيمنة واليهو محمد علي باشا عام 1840 لم يكونوا حريصين على حماية رعايا روسيا اليهود، وكانوا سعداء بتسليمهم للحماية البريطانية. ومع ذلك، غيرت الحكومة الروسية بحلول عام 1857 سياستها تجاه رعاياها اليهود في فلسطين لفترة من الوقت؛ فقد أمرت قناصلها في فلسطين بتقديم حسن نيتهم تجاه اليهود الروس والبولنديين. (Ma'oz 1975: 156-157)

إن هذا الاهتمام الغربي والصهيوني بفلسطين من جهة وسياساتهم تجاه اليهود والصهيونية من جهة أخرى كان جزءاً من تكالب غربي واستعماري ليس فقط على تنمية نفوذ هذه الدول في هذه المنطقة في ظل تنافس دولي وإنما اللافت تنافس وتهافت على تملك العقارات والهجرة إليها والاستيطان فيها، الأمر الذي فاقم مسألة التنافس بين هذه القوى التي ترى أن فلسطين يجب ألا تكون إلا ضمن مناطق نفوذها كفرنسا، وبريطانيا الاستعمارية كانت السبابة في شراء الأراضي في فلسطين عامة وفي القدس خاصة من أجل توطين اليهود فيها وإقامة مشاريع صناعية واستيطانية، وهي أول من اشترى أراضي خارج أسوار القدس من الأجانب من أجل تأسيس ما عُرف بـ "مشتل صناعي" عام 1852 وتشغيل يهود القدس فيها، الذي يمكن اعتباره أول مشروع استيطاني استعماري بريطاني في القدس لصالح اليهود. (حول هذه المسألة، يُنظر: فن 2017: 582-583). وقد وطد هذا القنصل علاقاته مع البرجوازية اليهودية البريطانية خاصة المليونير اليهودي البريطاني موشي منتفيوري (Sir Moses Montefiore) (1784-1885) الذي تمكن من شراء أرض في القدس خارج الأسوار وإقامة حي سكني لليهود حمل اسمه بين عامي (1855-1860)، وشكل فاتحة الاستيطان اليهودي المبكر في القدس العثمانية (الشورة 2020 مج 7 ع 2: 24-35).

والمتتبع لأرشفيات وزارة الخارجية الفرنسية سواء تلك المحفوظة في الأرشيف الدبلوماسي في مدينة Nantes الفرنسية (CADN, la série A, vol. 1-137)، أو تلك المحفوظة في باريس في أرشيف وزارة الخارجية نفسها والمعروف بـ Quai d'Orsay (AQO)، يلاحظ الكم الهائل من الوثائق الدبلوماسية الرسمية التي توثق مدى اهتمام فرنسا كدولة واهتمام رعاياها أيضاً بالأرض المقدسة، ومحاولاتهم الاستحواذ على عقارات وبناء مؤسسات فيها تجسد الوجود الفرنسي وتنافس مثيلاتها من الدول الأوروبية، سواء أكانت هذه المؤسسات خيرية، تعليمية، دينية، اجتماعية أو سياسية. كما تكشف لنا هذه الأرشفيات مخططات فرنسا ليس فقط لبناء وجود لها في فلسطين عامة والقدس خاصة وإنما البحث في الماضي لإعادة رموز الماضي الكاثوليكي في القدس، والمتمثل بإرث الاحتلال الصليبي للمدينة المقدسة؛ حيث استغلت التشريعات العثمانية الجديدة (التنظيمات العثمانية) أنفة الذكر من جهة والامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لها من جهة أخرى في إحياء الماضي الكاثوليكي في فلسطين عامة وفي القدس على وجه الخصوص، منافسة بذلك الدول الغربية الكاثوليكية كالنمسا وإيطاليا، وغير الكاثوليكية كروسيا الأرثوذكسية، وبريطانيا البروتستانتية: (Muller 1999: 45; Muller 2015:191) وفي هذا السياق نشير كمثال لا الحصر إلى ما قامت به فرنسا عام 1856م من "إعادة إحياء" ما يعرف بكنسية سانت آن (Sainte Anne) الكاثوليكية الصليبية (ينظر: Sroor 2010a no. 139: 9-22، التي اعتُبرت منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي رمزاً للسيادة الفرنسية في القدس؛ حيث تقام فيها سنوياً الاحتفالات

الوطنية. كما تكشف لنا آلاف الوثائق القنصلية الأرشيفية عن المخططات والوسائل التي اتبعتها فرنسا في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ما يمكن تسميته "الاستحواذ والإحياء"؛ الاستحواذ على التراث الثقافي المادي في فلسطين وإعادة خلقه من جديد ليجسد الرموز الدينية الكاثوليكية الفرنسية. (Sroor 2010b: 271)

وتكشف لنا وثائق الخارجية الفرنسية كيف عملت فرنسا ورغم تبنيها حماية اليهود الجزائريين المهاجرين إلى فلسطين منذ عام 1830 على رفض منحهم الجنسية الفرنسية حتى عام 1870 وصدر قانون كريميو (Crémieux) والقاضي بمنح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية (Muller 2005: 29). كما تظهر لنا أيضاً كيف كانت وعبر قنصلياتها في فلسطين تراقب عن كثب نقل ملكية الأراضي في فلسطين إلى جهات أجنبية وتتخوف من عظم العقارات التي تنقل ملكيتها إلى جهات أجنبية منافسة لها في وجودها في الأرض المقدسة؛ حيث ترصد هذه الوثائق عمليات نقل ملكية الأراضي الفلسطينية المبكر لجهات أجنبية ومنها اليهود غير العثمانيين (الحركة الصهيونية)؛ ففي رسالة سرية أرسلها القنصل الفرنسي في القدس السيد آدموند دو بارير (Edmond de Barrere) (1855-1871م) إلى كونت والنيسكي (Comte Walenski) وزير الشؤون الخارجية في باريس مؤرخة بـ 19 / 8 / 1857م، جاء فيها إن عمليات الشراء الكبيرة للأراضي التي تجري يومياً من قبل البارون اليهودي المليونير الفرنسي روتشيلد (de Rothschild) هي الإعلان عن وصول وشيك لأسقف روسي يتبعه عدد كبير من الموظفين استباقاً لما سيقوم به هذا الأسقف من جهود في تكريس الوجود الروسي في فلسطين. (AQO vol. 9: 121)

إذ كان قيصر روسيا يعتقد أن ضعف الدولة العثمانية سيصاحبه تعاظم دور ونفوذ كل من فرنسا وبريطانيا في الأراضي العثمانية؛ مما يشكل تهديداً لمصالح روسيا الأرثوذكسية، وبالتالي كان عليه العمل على مضاعفة نفوذ روسيا في الأراضي المقدسة لمواجهة النفوذ الفرنسي والبريطاني. (الشريف 2018: 41).

ويؤكد مراقبة فرنسا لكل ما يجري في القدس وفلسطين من نشاط أجنبي متمثل بامتلاك عقارات وبناء مؤسسات أجنبية وثيقة دبلوماسية فرنسية موسومة بـ "تقرير حول القدس" مؤرخة بـ 4 / 6 / 1870م، يستعرض فيها كاتبها الوجود الأجنبي وأمالك الدول الأجنبية ومؤسساتها في القدس، خاصة روسيا وجهود هذه الدول في امتلاك عقارات في القدس، ويقارن ذلك بأمالك فرنسا، ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن أمالك فرنسا في القدس لا تتناسب مع عظمة ومكانة فرنسا، ويقترح أن تقوم الحكومة الفرنسية بالطلب من كل فرنسي التبرع بفرنك واحد من أجل شراء عقارات في القدس، ويرى كاتبها أنه لا يعتقد أن يتخلف أحد عن الدفع من أجل التملك في القدس، "والدفاع عن شرف الأمة الفرنسية" (AQO vol. 10: 341).

وتكشف لنا أيضاً وثائق الخارجية الفرنسية عن مشروع يحمل اسم "مشروع شركة (جمعية) زراعية في فلسطين" (Projet d'une Société Agricole en Palestine)، قدمه أحد كبار رجال الأعمال السوريين والمصريين يسمى شكور باشا (M. N. Shakour) وهو مقيم في مصر، إلى القائم بالأعمال الفرنسية في مصر السيد شوفاندييه دو فالدروم (M. Chevandier de Valdrome) بتاريخ 20 نوفمبر 1908م، يقترح فيه أن يجري تأسيس شركة لشراء أراضٍ في فلسطين، ومن ثم بيعها لتحقيق أرباح كبيرة، ويقترح أن تساهم فرنسا برأس مال في هذه الشركة. ويكشف المقترح أنه سبق وتم تأسيس مثل هذه الشركة؛ حيث اشترت أراضٍ في مصر وباعتها محقةً أرباحاً كبيرة، ويرى أن هذا المشروع إذا طُبّق في فلسطين فسيحقق أرباحاً مضاعفة؛ نظراً إلى قلة تكاليف الاستثمار في فلسطين عن تلك الموجودة في مصر، إضافةً إلى انخفاض سعر الأرض مقارنةً مع مصر، هذا فضلاً عن القيمة الاقتصادية الكبيرة

التي تحققها عملية امتلاك أراضي في فلسطين، خاصة في ظل اهتمام دولي لتملك عقارات في هذا البلد. ويعطي مثلاً على نجاح مثل هذا المشروع ما حصل في لبنان من استقرار بعد أحداث 1860م – الفترة بين الدروز والمسيحيين وتدخل فرنسا لحماية المسيحيين-، ويشير إلى أنه سيتم تخصيص مبلغ قدره 500000 جنيه استرليني رأسماً لهذه الشركة، وأن هنالك أحد الملاك في فلسطين يملك 200 ألف فدان من الأراضي الخصبة في محيط بحيرة طبرية وعلى ضفة نهر الأردن، وأن هذا المالك قد قدم لشكور باشا عرضاً لبيع هذه الأراضي مدته ستة شهور. ولكن رغم ذلك ينصح الحكومة الفرنسية بالإسراع في الاستجابة لهذه الدعوة للشراكة في هذا المشروع نظراً إلى وجود منافسين حقيقيين قد يسبقوهم إلى شراء هذه الأراضي. ويختم مقترحه بقوله: "إذا كنا مستعدين لمتابعة هذا الأمر، فيجب أن نسرع؛ لأننا نخشى الكثير من المنافسة، وأن بعض التعاطف الذي نحظى به نتيجة النجاحات الزراعية التي حققناها في مصر لا يمكننا الحفاظ عليه، كما نأمل دائماً في الحفاظ على احتكار السوق، وفي هذه الحالة سيكون أول من يصل هو الأفضل أيضاً (AQO vol. 132:78-84)."

وعلى الفور، وبعد استلام هذا المقترح بيوم واحد؛ أي في 21 نوفمبر 1908م، كتب القائم بالأعمال الفرنسية في مصر السيد شوفاندييه دو فالدروم (M. Chevandier de Valdrome) رسالة تحمل رقم 373 إلى السيد بيكون (Pichon) وزير فرنسا للشؤون الخارجية في باريس، يدور فحواها حول هذا المقترح ومرفق بها نص المقترح وتحمل عنوان المقترح السابق نفسه، يكشف فيها عن فوائد هذا المشروع وأهميته، عبر فيها أن هذا العرض شكّل له صدمة؛ لأنه مثير للاهتمام من وجهة نظره؛ إذ يكشف أولاً عن الرغبة لدى بعض السوريين في القاهرة في الإصلاح في سوريا وفلسطين، ويكشف ثانياً عن أن العملية التي نُفذت بهذا الحجم الكبير في مصر، والتي تتمثل في شراء عقارات واسعة بأسعار منخفضة لغاية إعادة بيعها على دفعات بسعر أعلى، يثبت الرغبة في الحصول -بالنسبة إلى هذه الشركات- على دعم التمويل الفرنسي، بدلاً من دعم أي بلد آخر. ويرى أن هذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها هذا التفضيل، الذي يظهر أن وضع السوق الفرنسي مهم جداً بالنسبة إليهم. وبناء عليه، يختم هذا القائم بالأعمال رسالته بالقول إن القرار متروك للإدارة والممولين الفرنسيين لتقييم هذا العرض؛ ويرى أنه من المستحسن الالتزام بكل حكمة مرغوبة؛ إذ لا يوجد سبب يعارض استثماراً مفيداً كهذا (AQO vol. 132: 78-84).

ومن خلال تتبع وثائق الخارجية الفرنسية حول تلك المسألة يظهر لنا اهتمام وزارة الخارجية الفرنسية بالعرض والمشروع؛ حيث حوّلت الملف في تاريخ 1 ديسمبر 1908م إلى وزارة المالية لدراسته واتخاذ الإجراءات المناسبة (AQO vol. 132: 78-84).

وفي خطوة متقدمة من العمل الاستخباري الذي تقوم به المؤسسات الدبلوماسية الفرنسية في الأراضي العثمانية عامة وفلسطين خاصة، كشف لنا القنصل الفرنسي العام في القدس السيد جورج جيرود ((George Gueyraud من خلال رسالته السرية إلى السيد بيكون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية، التي تحمل رقم 41 والمؤرخة بـ 27 تموز 1909م والموسومة بـ "مغادرة حاكم القدس إلى القسطنطينية" (Départ du gouverneur de Jérusalem pour Constantinople) صفقة بيع أرض قامت بها الحكومة العثمانية تضمّن مليون ونصف دونم من الأراضي الأميرية الفلسطينية، ذات الصفات الاستراتيجية من حيث الموقع والأهمية والغنى بالموارد المائية والأراضي الزراعية الخصبة؛ إذ تتميز بموقعها الاستراتيجي على ضفاف بحيرة طبرية ونهر الأردن، فتمتد بطول ستة كيلو مترات على ضفاف هذه البحيرة؛ جرى بيعها إلى الحركة الصهيونية بثمن قدره ستة ملايين ليرة تركية. وتكشف الرسالة ليس فقط عن قدرة

الدبلوماسية الفرنسية في الحصول على معلومات دقيقة حول نشاط الحركة الصهيونية في شراء الأراضي وإنما أيضًا معرفة تفاصيل ما جرى في جلسة الحكومة التركية المخصصة لتلك المسألة، وتصريحات كل من أعضاء الحكومة ومواقفهم منها (AQO vol. 132:158-162).

و تكشف تفاصيل الرسالة عن أن محافظ القدس، صبحي بك (Soubhy Bey)، توجه قبل نحو عشرة أيام من تاريخ الرسالة سابقة الذكر إلى القسطنطينية؛ حيث كان يطلب منذ فترة طويلة الذهاب في إجازة. ولكن جورج جيروود (George Gueyraud) يعتقد أنه جرى استدعاء هذا المحافظ خصيصًا لتقديم توضيحات حول أسئلة متعلقة بفلسطين: بيع أراض في الإمبراطورية، والأعمال الصهيونية والوسائل الواجب تبنيها لمنع أو على الأقل تقييد الهجرة اليهودية، والتنمية الاقتصادية في فلسطين، و... . ويوضح هذا القنصل أن الأخبار التي وصلت إليه تفيد أن الصدر الأعظم حلمي باشا (Hilmi Pacha) أرسل برقية إلى صبحي بك في 19 يونيو مفادها أن الحكومة بحاجة إلى 6 ملايين ليرة تركية، وأرادت معرفة ما إذا كان هناك من يرغب شراء أراض أميرية في الإمبراطورية، وأن صبحي بك أجاب بالإيجاب، ولكن "إسرائيليين"، كما ورد في الوثيقة. ويكشف القنصل عن أن محافظ القدس قد أخبره بنفسه بأنه سيكون سعيدًا برؤية الفرنسيين ينضمون إلى قائمة المشترين. (AQO vol. 132: 158-162)

ويكمل القنصل جورج جيروود (George Gueyraud) في رسالته أن الصدر الأعظم حلمي باشا لم يقدم جوابًا سريعًا على عرض مقترحات اليهود للشراء، وإنما تمهل في ذلك ريثما يظهر مقترحًا جديدًا من خارج اليهود كالفرنسيين مثلاً. وفي الوقت نفسه لا يمكنه أن يتجاهل اقتراح السيد فرانك (Franc)، أحد رجال (البارون إدموند دو روتشيلد Rothschild de Edmond) في القسطنطينية نفسها، الذي يعتبر أحد كبار ممولي مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ويرغب في الشراء باسم البارون، وأن هنالك مقترحًا آخر قدمته جمعية الاستعمار اليهودي لشراء مليون دونم في بيسان (على الطريق الواصل بين حيفا ودمشق) ونصف مليون دونم في أريحا، ويؤكد القنصل ذلك بقوله وبالفعل كان حاكم القدس صبحي بك، من جانبه، قد تلقى بالفعل عرضين رئيسيين آخرين للشراء قدمهما إسرائيليون آخرون وأرسلوهما إلى الباب العالي في إسطنبول. (AQO vol. 132: 158-162)

ويكمل القنصل جورج جيروود (George Gueyraud) القول إنه يبدو أن أساليب المماطلة هذه التي قام بها حلمي باشا تؤكد الرأي الذي سمعه، وهو أن الصدر الأعظم يفضل "استعمار فلسطين" من قبل الأجانب بدلًا من اليهود، بينما يرغب أعضاء آخرون في الحكومة، على العكس من ذلك، في تفضيل الأخيرة بهدف خلق تأثير "إسرائيلي" جديد في المقاطعات العربية من خلال العدد والنشاط الاقتصادي خاصة، لموازنة تأثير العرب المتأثرين بأفكار معادية للدولة التركية (يقصد الفكر القومي العربي)، إذا سنحت الفرصة لهؤلاء الانفصاليين بتحقيق مطالبهم بحيث يخلق استعمار اليهود لفلسطين مشكلة للعرب الداعين للانفصال عن الأتراك (AQO vol. 132:158-162).

كما تكشف لنا تقارير الدبلوماسية الفرنسية وأذرعها في فلسطين خاصة والدولة العثمانية على وجه العموم متابعة فرنسا واهتمامها وقلقها من تعاظم مسألة شراء الحركة الصهيونية للأراضي في فلسطين، الأمر الذي يشكّل خطرًا على مصالحها في سوريا الكبرى، وهذا ما كشفت عنه بوضوح رسالة من السيد ديفرانس (M. Défrance) مسؤول الوكالة والقنصلية الفرنسية العامة في القاهرة مرسلة إلى السيد جان كروبي (A. M. Jean Cruppi) وزير فرنسا للشؤون الخارجية تحمل رقم 202 مؤرخة ب 1911/4/22م، موسومة بـ "الحركة الصهيونية ومشروع استعمار رفح". تكشف هذه الرسالة عن نشر بعض الصحف المحلية أخبارًا عن تنازل الحكومة المصرية، بناءً على طلب من الحكومة

البريطانية لما يُعرف بـ "لجنة الاستعمار الإسرائيلية العامة"، عن 10 آلاف فدان من الأراضي الزراعية الواقعة في رفح، بالقرب من العريش.

ويعلق الدبلوماسي الفرنسي ديفرانس (Défrance) على هذه المسألة بالقول إنَّ لهذه المنطقة الصغيرة شهرتها التاريخية؛ فهي تقع بالضبط في الحد الذي يفصل -منذ أقدم الأزمنة- سوريا عن مصر؛ أي أفريقيا عن آسيا، وأن هذا الفاصل كان لا يزال مميّزاً زمن "الغزو العربي الأول"؛ حيث هناك تلقى عمرو بن العاص قائد الخليفة عمر بن الخطاب، وفقاً للتقاليد العربية، رسالة من الخليفة تحثه على تعليق الرحلة الإستكشافية للفتوحات إذا لم تكن القوات لم تسيطر على رفح (CAOM vol. 46: 134).

ويكشف ديفرانس (Défrance) عن السر من وراء تلك الحركة الصهيونية لأراضي رفح، الذي يتمثل في إنشاء مركز زراعي "إسرائيلي" على الحدود مع سوريا، من شأنه تكريس المصالح السياسية للحركة الصهيونية في هذه المنطقة، هذا عدا عن فوائده الاقتصادية؛ حيث إنَّ المنطقة التي سينشأ فيها الامتياز مناسبة بشكل خاص لزراعة أشجار الفاكهة العربية، من كرمة وشجر الزيتون؛ لتوفّر مصادر مياه كافية وذات نوعية جيدة. ويرى القنصل أن العرب -ويقصد المسلمين- خلال الفتوحات نجحوا انطلاقاً من هذه المنطقة "في استعمار الجوار" حسب تعبيره. (CAOM vol. 46: 134).

وعلى ضوء هذه الرسالة وفي مدة زمنية أقل من شهر أرسل وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصل فرنسا العام في القدس جورج جرويد (George Gueyraud) رسالة تحمل رقم 16 مؤرخة في 1911/5/18م موسومة بـ "مشروع الاستيطان الإسرائيلي في رفح"، يُعلمه فيها بما وصله من ممثل فرنسا في مصر ليتابع المسألة. (CAOM vol. 46: 142).

ومن خلال تتبع رسائل وتقارير الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بشراء الحركة الصهيونية للأراضي في فلسطين ونشاطهم في هذه المسألة نلاحظ القلق وعدم الارتياح من هذا النشاط الصهيوني، خاصة في حالة تملك يهود غير فرنسيين للأراضي، ويعود هذا القلق إلى أنَّ فرنسا كانت تسعى إلى أن تكون فلسطين بشكل خاص وسوريا بشكل عام مناطق نفوذ ومحمية لها ومجال استثمار واستعمار، ولهذا كانت تنافس وتعارض الدول الكبرى على التغلغل وزيادة النفوذ في فلسطين، خاصة نفوذ روسيا وألمانيا وبريطانيا ومن ثمَّ إيطاليا وأمريكا.

المصالح الفرنسية وعلاقتها بالمشروع الصهيوني

حاولت الحركة الصهيونية إبّان الحرب العالمية الأولى 1914-1918 أن تستفيد من فرنسا، ليس فقط بتبني اليهود الفرنسيين المقيمين في فلسطين وحمايتهم وإنما توسيع ذلك ليشمل تبني المشروع الصهيوني بكامله في إقامة وطن لهم في فلسطين تحت رعاية فرنسية، وتتويجاً لهذا المسعى تأسس ما سمي بـ "العصبة الفرنسية- الصهيونية" في فرنسا في نيسان عام 1915م، التي تكونت من شخصيات فرنسية يهودية وفرنسية كاثوليكية ذات توجهات صهيونية تهدف إلى الترويج للحركة الصهيونية في فرنسا عبر إعلام الرأي العام الفرنسي حول وضع الشعب اليهودي وتطلعاته القومية والأعمال التي تقوم بها الحركة الصهيونية العالمية في فلسطين ومناطق أخرى (كوثراني 1983: 554).

ويتضح من خلال المراسلات بين زعماء الحركة الصهيونية وممثلي الحكومة الفرنسية خلال تلك الفترة أنَّ فرنسا لم تكن راغبة في تبني المشروع الصهيوني ولا تعمل على دعمه، ففي رسالة لأحد هؤلاء الزعماء يسم سلوش (M. Sloush) أرسلها إلى سفير فرنسا في واشنطن يتساءل فيها: "كيف أنَّ فرنسا الجمهورية، صاحبة حقوق الإنسان والشعوب يمكن أن تقف في وجه تحقيق مشروع تحرر وطني لجماعة بشرية؟"، وتكشف هذه الرسالة معارضة كاثوليك سوريا للمشروع الصهيوني، الذي يعتبر "الأكثر عداً لليهود في العالم". ويقترح هذا الزعيم في رسالته حلاً وسطاً يوفق

بين مسألة الأرض المقدسة التي تهتم كاثوليك سوريا وفرنسا، ومسألة خلق مستوطنة يهودية مستقلة في فلسطين، تمتد من حدود منطقة القدس وبيت لحم من جهة وبين الحدود المصرية من جهة أخرى، بمساحة إجمالية تقدر بـ 12 إلى 15 ألف كيلومتر مربع، وأن تكون عاصمتها الخليل ومرفأها غزة، ويعلل ذلك بأن هذه المنطقة لا أثر فيها للتراث المسيحي وأن عدد العرب فيها قليل جداً، ويدعو فرنسا إلى الموافقة على هذا المشروع ودعمه، كما يكشف عن أن دولاً كاثوليكية كالألمانيا وإيطاليا قد وافقت عليه، ويختم بقوله إن هذا المقترح مقياس حكيم للسياسة الدولية وثمره لنتائجها. ويظهر أن فرنسا لم تتعاط مع هذا المقترح (كوثراني 1983: 555-556).

كما تشير تقارير الخارجية الفرنسية إلى أن أكثرية اليهود المقيمين في فلسطين حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ينتمون إلى المجموعة اللغوية الألمانية، التي تشكل الشريان الرئيس للمهاجرين اليهود إلى فلسطين؛ فاليهود الشكناز ((Ashkénazin المهاجرون من روسيا والنمسا ورومانيا إلى فلسطين يبلغون وحدهم نحو 120000 من مجموع 140000 حسب تقديرات السكان لعام 1914م، وهذه المجموعة حسب وجهة النظر الفرنسية معادية للغة وللثقافة الفرنسية وأن فرنسا "سيدة سوريا وفلسطين" يجب ألا تنمي هذا النفوذ الذي هو بالأساس ألماني بلغته وتجارته، وأنه يمكن لدول الوسط أن تستخدمه ضد فرنسا مستقبلاً، وأنه من الجنون أن تُقدم فرنسا على تشجيع حركة ستتقلب من جميع الوجوه ضد مصالحها (كوثراني 1983: 555-556؛ كوثراني 2013: 257).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد للدبلوماسيين الفرنسيين في عدم دعمهم للمشروع الصهيوني لما سيشكله من خطر على مصالحهم لارتباطه بقوة عظمى ليس فقط منافسة لفرنسا وإنما أيضاً معادية لها، لم يكن نتاج الحرب العالمية الأولى وإنما سبق ذلك بسنوات، خاصة بعد ثورة الاتحاديين 1908-1909 واعتلائهم سدة الحكم في الدولة العثمانية، ففي رسالة للفصل الفرنسي في سالونيك السيد ماكس موييه (Max Mouiller) موجهة إلى السيد بيكون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية الفرنسية تحمل رقم 33 ومؤرخة في العاشر من شباط 1911م حول الصهيونية وخطر دعم فرنسا للمشروع الصهيوني، رأى فيها أن الحركة الصهيونية أصبحت أدوات سياسية لحكومة أجنبية معادية لفرنسا هي بريطانيا، ويقترح استغلال علاقة الصداقة التي تربط الحكومة الفرنسية بزعماء الحركة الصهيونية بتقديم النصيحة لهم بالتخلي عن هذا المشروع، وتبرير هذه النصيحة حسب قوله بتجنب مستقبل أكثر ايلاماً لهم (AQO vol. 138: 1-14).

وفي هذه الرسالة سابقة الذكر يقدم ماكس موييه (Max Mouiller) لوزير خارجيته ملخصاً لمقالات باللغة التركية حول الصهيونية، نشرتها جريدة روميلي (Roumèli)، الناطقة باسم جمعية الاتحاد والترقي المركزية، التي تعكس - حسب اعتقاده - رأي الاتحاد والترقي التي سمحت بنشرها. وقد كتب هذه المقالات كاظم بك (Kiazin Nami Bey)، مفتش التعليم العام في ولاية سالونيك، الذي يدين له الفرنسيون - حسب تعبير الفصل - بإدخال اللغة الفرنسية في كلية الحقوق العثمانية في سالونيك، إضافة إلى العديد من الخدمات التي قدمها للفرنسيين؛ ففي هذه المقالات وبعد الكشف عن أصول الصهيونية وأسبابها يروي كاظم بك - كما يروي الفصل - مفاهيم هرتزل للصهيونية، وخططها لتشكيل حكومة صهيونية، والاستقبال في أوروبا للعقيدة الجديدة، وكذلك المؤتمرات الصهيونية التي انبثقت منها خطط إقامة دولة يهودية في فلسطين؛ إذ يقول إن التطور في العقيدة الصهيونية في تركيا أدى إلى اندلاع حركة مناهضة للصهيونية، كأناصر الاتحاد الإسرائيلي العالمي في تركيا، الذي يسعون إلى أن يتكلم اليهود لغة الدولة التي يعيشون فيها، لتبني أعرافها وعاداتها؛ اعتقاداً أن هذه العقيدة تتماشى مع المصالح الحقيقية لتركيا. وفي هذه المسألة يؤكد كاظم بك أنهم؛

أي الأتراك، يتبنون سياسة الحياد بين الصّهاينة والمعادين للصّهيونية؛ حيث يقول إنهم: لا يريدون الانحياز لأي طرف، فالمشاجرات العائلية لا تهمهم، وسوف لن يتورطوا فيها وإن أثر ذلك في سمعتهم فاحترامهم لذاتهم هو الأساس. ويكمل كاظم بك القول في مقالته إنه يجب أن يعرف الصّهاينة أنه على الرغم من الغموض والحيلة التي يحاولون بموجبها إخفاء هدفهم، لا يمكنهم خداع الأتراك بدوافعهم الخفية، وأنه يجب على اليهود الذين يحملون بتأسيس وطن لهم في فلسطين ألا يصوغوا أبداً أي مطالب ذات طابع قومي؛ فالصّهيونية التي تثير الشعور القومي اليهودي، ستبقى مخالفة لبرنامج "عثمنة" الإمبراطورية. ويؤكد أن قوانين الدولة الدستورية تحترم الجنسيات الموجودة في الإمبراطورية؛ وفي الوقت نفسه لا تسمح لمجموعة من الدعاة بالعمل من أجل ولادة جنسية جديدة على أراضيها. (AQO vol. 138: 1-14)

وبعد أن ينهي القنصل (Max Mouiller) تلخيص ما جاء في مقالات كاظم بك حول الصّهيونية يكتب لوزير خارجيته قائلاً إنه: بوعي أو بغير وعي، أصبح الصّهاينة الآن أدوات لسياسة حكومة أجنبية، ويقصد هنا بريطانيا، وأنهم ينظرون نظرة قائمة لهذا التدخل الغامض في الشؤون الفرنسية؛ لذا يجب أن ندع الصّهاينة إلى التخلي عن حلمهم، وأن يقدموا لهم النصيحة كأصدقاء. وقد يبدو تلقي هذه النصيحة مؤلماً للحركة الصّهيونية، إلا أن فيها ما سيجنب الصّهاينة في المستقبل القريب لواقع أكثر إيلاًماً (AQO vol. 138: 1-14).

وقد اعترفت الدبلوماسية الفرنسية، ومنذ اندلاع الحرب الكونية الأولى 1914 وتحالف فرنسا مع عدوها التقليدي بريطانيا، أن في هذا التحالف ما سيلحق الضرر بمصالح فرنسا في فلسطين وسوريا؛ إذ تضمن أحد تقارير الدبلوماسية الموسوم بـ"اعتراضات" والمرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 7 أكتوبر 1914، والمرسل من قنصل فرنسا العام في بيروت جورج بيكو (George Picot) إلى بلكاس (Belcasse) وزير فرنسا للشؤون الخارجية في بورديو والموسوم بـ "على فرنسا احتلال سوريا ولبنان حالاً"، يكشف فيه أنه جرت التضحية بالنفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان ظلماً وهيمن عليهما النفوذ الألماني. وبعد أن يستعرض مبررات ضرورة دعوته لاحتلال سوريا ولبنان حالاً يخرج بنتيجة مفادها أن الفرنسيين قد زرعوا بنفسهم بذور احتلال سوريا إلى جانب أعدائهم، ويكشف عن أن الصعوبات ستأتي من حليفهم العزيزة بريطانيا وليس من أعدائهم الألمان؛ حيث ترغب بريطانيا أيضاً في احتلال سوريا والحصول على نصيبها، وهنا يشير إلى ضرورة تقاسم غنائم الاستعمار بين فرنسا وبريطانيا، وأن على فرنسا أن تحتل بأيديها سوريا الكبرى، وهذا ما سيمكنها من الاحتفاظ في يديها بشكل دائم البلاد التي تحتلها بنفسها بسهولة من البلاد التي ستحتلها بريطانيا؛ إذ من الصعب للغاية على بريطانيا تسليم هذه البلاد إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب. وعليه، يوصي التقرير بوجود احتلال فرنسا لسوريا الكبرى حالاً (AQO vol. 867:11-17).

وكشفت المراسلات والتقارير السرية أعلاه عن أن بريطانيا تنفذ حملة سرية تدفع من خلالها السوريون في مصر وسوريا للمطالبة بـ"الحماية البريطانية" عليهم بعد تحريرهم من الأتراك، وأن هذه الدعاية السرية والمحرضة أيضاً على رفض النفوذ الفرنسي في سوريا الكبرى أصبحت أكثر وضوحاً وعلنية من خلال نشر المقالات الصحفية في الصحف العربية القريبة من بريطانيا كصحيفة المقطم المصرية. وقد تطورت هذه الجهود البريطانية الرامية إلى تهينة سكان سوريا الكبرى بقبول الحماية البريطانية والانضواء تحت الراية البريطانية قبل إعلان الشريف حسين للثورة العربية الكبرى ضد الأتراك في العاشر من حزيران 1916، ففي منشور موقع باسم "الجنرال السير جون مكسويل القائد العام لجيوش جلاله ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصري"، في 30 يناير "كانون الثاني" سنة 1915 موسوم بـ"منشور إلى العرب الكرام في سوريا"، يستعرض فيه نجاحات الجيش البريطاني على الجيش العثماني، وأن خمسة آلاف جندي هندي مسلم قد

زحفوا بقيادة ضابط انجليزي للبصرة لقتال الأتراك، ويتحدث فيه عن هزائم الأتراك ويعرض فيه على عرب سوريا الحماية البريطانية؛ إذ يختم المنشور بالقول: "هذا ولسنا نزيدكم علما بأن بريطانيا العظمى لا شأن لها في محاربة العرب وأهل سوريا الذين يتحملون عناء شديدا من مساوئ أنور باشا وجمعية الاتحاد والترقي، فننصح لكم أيها العرب والسوريون الذين أكرهوا على الخدمة العسكرية أن تنتهزوا أول فرصة تسنح لكم وتأتوا إلينا بأسلحتكم فنأويكم ونعتني بكم حتى يتقلص ظل الحكومة الحاضرة من أرضكم وحينئذ تعودون إلى دياركم سالمين". (AQO vol. 868:104-105).

وفي السياق نفسه، نشرت جريدة "مرآة العرب" الصادرة باللغة العربية في نيويورك مقالة لمراسلها السوري الأصل تحت عنوان: "المسألة السورية في إنجلترا" في 29 ديسمبر 1914، يكشف فيها أنه لم يترك بابا يرى خلفه مخرجا للمسألة السورية إلا طريقه لمعرفة أين سترمي عاصفة الحرب العالمية بسوريا، وأي قوة بين دول الحلفاء ستحتل سوريا أو تضعها تحت حمايتها.، وأنه التقى بالعديد من الشخصيات السياسية البريطانية، وأُتيحت له الفرصة للقاء أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي من خلال صديق مشترك، وأنه سأل سؤالا عن سوريا فأجابه أنه يخشى من الإجابة خوفا من ذكر اسمه في الصحيفة لأنه لا يرغب في نشر معلومات عنه يجب أن تبقى سرية؛ فوعده بعدم ذكر اسميهما في الصحيفة، فقال له الإنجليزي: "إن شئت، خلاصة الحقيقة: أعلن الخبر لشعبك السوري الذي عرفنا أنه مخلص للتاج البريطاني ومخلص لجلالة الملك، كما هو الحال مع مواطنيك في سوريا، ومصر وصحافيوها الذين يخدموننا بتقان يستحقون كل تقديرنا. يا صديقي: سوريا ستحرر قريباً من نير الأتراك الذين حكم عليهم الرأي العام الأوروبي بالإعدام الأخلاقي، وبإزالة سيادتهم من خريطة العالم قريباً، وأن قوات بريطانية سوف تحتل بلدك، وبعد إعادة تنظيم شؤونها واستعادة النظام العام والعدالة تقوم تُعينُ أحد السوريين حاكماً، وسيجري منحها حكماً ذاتياً تحت الحماية البريطانية، وسوف تعتمد سوريا جغرافيا على مصر، وبما أن الأخيرة تقع تحت حماية بريطانيا فلا يمكننا أن نتجاهل جارتها سوريا، فالبلدان شقيقتان". يقول المراسل السوري إنه أجابه بأنه من المعروف والمعلن عنه أن فرنسا ستحتل سوريا وسترفع فيها علمها ثلاثي الألوان، فأجابه عضو البرلمان البريطاني بالقول: "نعم، بالفعل تنتشر مثل هذه الشائعات، لكن الحقيقة مختلفة تماماً؛ إذ تمتلك فرنسا العديد من الأراضي والعديد من المستعمرات، فلديها الجزائر وتونس والمغرب التي تشكل "إمبراطورية إفريقية" عظيمة، وسوريا بعيدة عنها لكنها قريبة منا، وللجارة حق الشفاعة وقد اتفقنا مع حليفنا فرنسا في موضوع سوريا". (AQO vol. 868 91-94).

ولكن، رغم كل هذه الدعايات البريطانية لتهيئة الرأي العام العربي في سوريا للخضوع لبريطانيا، وكل المخططات البريطانية لإبعاد فرنسا عن سوريا والاستحواذ عليها، إلا أن فرنسا بقيت متمسكة بمخطتها الرامي لاحتلال سوريا؛ ففي خضم الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أسفرت المحادثات بين الدول الرئيسية في معسكر الحلفاء: فرنسا، بريطانيا، روسيا، عام 1916م، عن التوافق على اعتبار فلسطين منطقة دولية كصيغة توافقية لتحقيق التوازن والتوافق الدولي، ولم يكن بمقدور فرنسا تجبير هذا التوافق لصالحها نظراً إلى عدم حيازتها لأي ورقة عسكرية رابحة بعد مرور أكثر من عامين على اندلاع الحرب الكونية الأولى أولاً، ولضعف وجودها العسكري في فلسطين ثانياً. جاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية تسعى جاهدة إلى انتزاع وعد رسمي إنجليزي بالمساعدة على "خلق وطن قومي يهودي في فلسطين"، بعد أن كانت القوات البريطانية في مصر على أبواب فلسطين وسوريا، وقد هيأت هذه الظروف الفرصة للحركة الصهيونية في تتويج محادثاتها مع بريطانيا بانتزاع هذا الوعد الذي عُرف بـ "وعد بلفور" (كوثراني، 1983، ص 557)، خاصة بعد انتصار البريطانيين على الأتراك في غزة في 31 أكتوبر 1917؛ مما أضعف قدرة

فرنسا على المناورة الدبلوماسية والحفاظ على مواقفها السابقة المعارضة للمشروع الصهيوني في فلسطين. وهذا يتضح من خلال اللقاء الذي جمع الزعيم الصهيوني نعوم سكولوف (Sokolof)⁶ بالدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو (François George Picot) في لندن في 8 شباط 1917، الذي سبق وأن شغل منصب قنصل فرنسا العام في بيروت عام 1914؛ إذ أكد هذا الدبلوماسي الفرنسي للزعيم الصهيوني أن "فرنسا آملها في فلسطين ولا يمكنها أن تتخلى عنها، وأن 95% من الشعب الفرنسي يؤيدون إلحاق فلسطين بفرنسا، وأن شعورهم قوي تجاه فلسطين، وأن معظم يهود فرنسا معارضون للصهيونية" (أبو القاسم 1998 ع 7: 17).

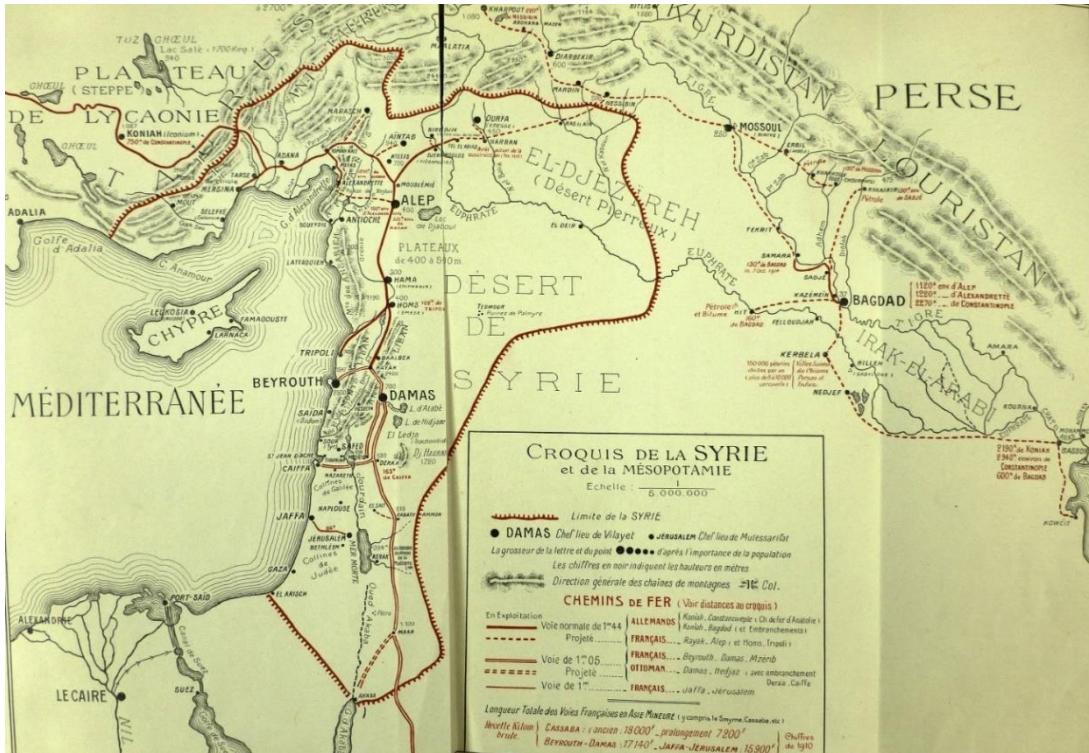
ولإدراك الحركة الصهيونية أن هذا الوعد سيخلق مواقف سلبية ومعارضة من قبل الأوساط الكاثوليكية العالمية، وأن مخططات فرنسا تهدف إلى أن تكون سوريا الكبرى ومن ضمنها فلسطين ضمن سيطرتها الاستعمارية (أبو شبكية 2017 مج 43 ع 66: 146) كلفت سكولوف (Sokolof)، وهو أحد زعمائها، بمهمة كسب الموقف الفرنسي الكاثوليكي وتجنب إيجاد معارضة في أوروبا؛ إذ زار هذا الزعيم فرنسا وروما ولندن لتحقيق هذه المهمة؛ ففي روما قابل البابا وبعض الكرادلة، وفي فرنسا قابل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية بول كامبون (Cambon)⁷، وقد بين هذا الزعيم للبابا أن اليهود في فلسطين ليس لديهم أي مطمح تجاه الأماكن المقدسة، وإنما يريدون أن يوجدوا وضعاً خاصاً بهم مقتصرًا على الاستيطان. ويشير هذا الزعيم إلى أن البابا قد أعرب عن سروره لهذه التصريحات (أبو شبكية 2017 مج 43 ع 66: 153). يتضح من خلال التقارير الفرنسية أنه في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تنتظر تشكيل إدارة مشتركة في فلسطين إلى جانب بريطانيا يقوم سكولوف (Sokolof) بهذه الجولة؛ حيث تُبدي الأوساط الدبلوماسية الفرنسية دهشتها من المعلومات التي نقلها بيكو (Picot) عن سكولوف (Sokolof)، التي تتحدث عن موافقة الإنجليز على مشروع إنشاء "نوع من الهوية الوطنية لليهود في فلسطين، تحت إشراف دولة عظمى في فلسطين"؛ وهذا ما كشفه تقرير مؤرخ بالتاسع والعشرين من تشرين الأول 1917م (كوثراني 1983: 558)؛ أي قبل أيام من الإعلان عن تصريح بلفور. وتتويجا لهذه التطورات طلب بيكو (Picot) في 6 كانون الأول 1917م، من وزير الخارجية الفرنسي أن يوصل إلى زميله الإنجليزي مارك سايكس (Mark Sykes) برقية تنبهه للمحاذير التي قد تترتب على تصريح بلفور بشأن الصهيونية؛ فهذه المحاذير من شأنها أن تثير مشاعر العرب ضد الحلفاء، حتى العرب الأكثر موالاة للإنجليز (كوثراني 1983: 559).

لكن هذه المحاذير لم توقف عجلة الدعم البريطاني - الأمريكي للصهيونية العالمية؛ لذا وجدت فرنسا نفسها في أواخر الحرب العالمية الأولى مجبرة على قبول الأمر الواقع، والتعاطي مع الصهيونية بصورة تحاول معها التوفيق بين مصالحها الخاصة في فلسطين تحت ضغط رجال الأعمال الفرنسيين والموقف الكاثوليكي الرافض لتصريح بلفور من جهة، ومن جهة أخرى قبول الوجود الصهيوني في فلسطين كواقع في ضوء التفاهات المؤطرة للتنافس الإنجليزي - الفرنسي، والمنصوص عليها في اتفاقية 1916م، والاحتفاظ بسوريا ولبنان؛ حيث كانت فرنسا ممثلة بدبلوماسيتها ورجال أعمالها

⁶ ناحوم سوكولوف: يهودي بولندي وأحد زعماء الحركة الصهيونية، مؤرخ وصحافي وكاتب، من أهم كتبه "تاريخ الصهيونية 1600-1918"، كان يؤمن بضرورة تشجيع الفلسطينيين على بيع أرضهم ومن ثم طردهم للمناطق المجاورة حتى تتمكن الصهيونية من تحقيق أهدافها الاستعمارية على أرض فلسطين: (أبو شبكية 2017 مج 43 ع 66: 148)

⁷ بول كامبون: دبلوماسي فرنسي ومحام، عين حاكما عاما للجزائر بين عامي 1892-1897، كما شغل منصب سفير فرنسا في واشنطن خلال الحرب العالمية الأولى، ثم تولى منصب السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية عام 1917 (أبو القاسم 1998 ع 7: 17). وفق أبو القاسم يسمى هذا الشخص جون كامبون ولكن هذا الدبلوماسي يوقع الرسائل باسم بول (Paul Cambon) وليس جون كما يذكر أبو القاسم ومن نقل عن أبي القاسم. وهذا يعود إلى أن أبا القاسم لم يرجع بنفسه للرسائل الموقعة باسم كامبون.

ورؤساء غرفها التجارية ترى أن لفرنسا مصالح ليس فقط مصالح سياسية ودينية عظمى في سوريا ومن ضمنها فلسطين، وإنما أيضا مصالح اقتصادية عظمى لا يمكن التخلي عنها. ولم يكن المفهوم الجغرافي لسوريا لدى الأوساط الفرنسية مقتصرًا على مفهوم سوريا الجغرافي اليوم؛ فالخريطة -أدناه- توضح ماهية سوريا جغرافيا لدى الأوساط الفرنسية حتى اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916، فحسب هذا المفهوم تمتد حدود سوريا من جبال طوروس شمالا إلى العرش على البحر المتوسط في خط يتجه نحو خليج العقبة على البحر الأحمر جنوبا، ومن نهر الفرات شرقا إلى البحر المتوسط غربا، ويشمل ذلك الولايات الآتية: ولاية أضنة، ولاية حلب، ولاية بيروت، متصرفية جبل لبنان، متصرفية القدس، ولاية دمشق، متصرفية دير الزور. وحسب التقديرات الفرنسية تبلغ مساحة هذه المنطقة 338.600 كيلو متر مربع، يسكنها 4.008000 نسمة حسب التقديرات الفرنسية عام 1915، التي جاءت في تقرير أرسله رئيس غرفة تجارة مارسيلا السيد أدريان أرتود (Adrien Artaud) إلى وزير خارجية فرنسا مؤرخ في 26 تموز 1915. (AQO vol. 868:129)



خريطة سوريا وفق المفهوم الفرنسي عام 1915

المصدر: (AQO) vol. 868:130)

في تاريخ 4 حزيران 1917م، حصل سكولوف (Sokolof) على رسالة من كامبون (Cambon) السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية يقول فيها: "إذا حتمت الظروف وتأكد استقلال الأماكن المقدسة فسيكون من العدل والإنصاف مساهمتنا مع الدول المتحالفة في إحياء القومية اليهودية على أرضها الخاصة بها؛ حيث الشعب الإسرائيلي كان قد طرد منذ قرون عديدة خلت... إن الحكومة الفرنسية لا يمكنها إلا أن تبرهن على تعاطفها مع قضيتكم التي يرتبط

انتصارها بانتصار الحلفاء". (ينظر أبو شيبة 2017 مج 43 ع 66: 145-196؛ أبو القاسم 1998 ع 7: 15-30). صدر هذا التصريح الرسمي الفرنسي قبل خمسة شهور من إصدار بريطانيا وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917، بعد أن تأكد لفرنسا عدم جدوى معارضتها المشروع الصهيوني في فلسطين وأنه من الضروري الحفاظ على مصالحها فيها، خاصةً بعد تمكّن الجيش البريطاني من هزيمة العثمانيين في غزة ودخولهم فلسطين في منتصف عام 1917 وتخوّفها من فقدان مصالحها في المنطقة إذا أصبحت "الدولة اليهودية" تحت الوصاية البريطانية؛ إذ سبق وأن عارضت فرنسا هيمنة بريطانيا على فلسطين، وجرى التوافق على أن يكون لفلسطين وضع خاص بحيث تؤسس إدارة دولية فيها، وهذا ما جسّدته اتفاقية سايكس - بيكو؛ بمعنى مشاركة فرنسا بريطانيا وروسيا في إدارة فلسطين؛ ولهذا كان التسابق الفرنسي البريطاني كامبون (Cambon) وبلفور (Balfour) على تبني إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين للحؤول دون تشكيل إدارة دولية في فلسطين، وقد شجّع تصريح كامبون الفرنسي على إصدار وعد بلفور. وفي السياق نفسه كان الساسة الفرنسيون يتخوفون من النفوذ الألماني في الدولة العثمانية وعلاقة ألمانيا بالصهيونية؛ حيث يرى المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله أنّ فرنسا أرادت أن تقوّت الفرصة على ألمانيا التي كانت بصدد التحضير للإعلان عن دعم ألمانيا للمشروع الصهيوني في فلسطين تحت حمايتها؛ إذ راجت في العواصم الأوروبية إشاعة مفادها: استعداد ألمانيا لتصريح يدعم إقامة "جمهورية يهودية في فلسطين"؛ فالصدر الأعظم العثماني طلعت باشا حليف ألمانيا في الحرب والداعم للمطامع الصهيونية في فلسطين قد يساهم في دعم مساعي ألمانيا في هذا الاتجاه، مقابل تعويضات مالية تقدّمها المنظمات الصهيونية لدولته. (أبو القاسم 1998 ع 7: 20).

ولهذا كان لزاماً على فرنسا التوفيق بين استمالتها للزعامات اليهودية المرشحة لقيادة المشروع الصهيوني في فلسطين وحفاظها على ما تبقى من مصالحها في سوريا ضد الهيمنة البريطانية في المنطقة، بعد خروج ألمانيا من حلبة المنافسة نتيجة لهزيمتها في الحرب الكونية الأولى. وقد قاد هذا التنافس البريطاني الفرنسي على المنطقة العربية لاتفاق تاريخي بين البلدين الموقع في 15 أيلول 1919م، الذي تحوّلت بنوّه إلى مقرّرات مؤتمر سان ريمو 25 نيسان 1920م، وتوزّعت بموجبها الانتدابات على سوريا والعراق والأردن وفلسطين، وينص هذا الاتفاق على ضمّ الموصل وفلسطين إلى منطقة النفوذ البريطاني مقابل إطلاق يد فرنسا في العمل في سوريا. جاء هذا الاتفاق بعد صراعات بين القوتين على ترسيم حدود كل من فلسطين وسوريا تحت تأثير الحركة الصهيونية، التي طالبت في مؤتمر الصلح في باريس بتوسيع حدود فلسطين شرقاً وشمالاً بحيث تضم أحواض الليطاني والأردن وروافدهما (كوثراني 1983: 564).

لم تلتفت فرنسا في هذه المفاوضات لمطالب الحركة الصهيونية في توسيع حدود فلسطين بما يتوافق مع مطالب ومصالح زعماء الحركة الصهيونية، بل نظرت إلى مصالحها أولاً بعدم منح اليهود المناطق التي يطلبونها ضمن حدود فلسطين؛ وهذا ما كشفت عنه صحيفة (فلسطين الياقوتية) في عددها الصادر في 9 آذار 1921م، تحت عنوان "سوريا وفلسطين"، الذي يكشف غضب الحركة الصهيونية من فرنسا واحتجاجها على موقفها المعارض لمطالبهم في ترسيم الحدود بين سوريا وفلسطين، ويكشف حواراً جرى بين أحد زعماء الحركة الصهيونية يسمى بول جودمان (Paul Goodman) والمسيو روبر دو كاي (Robert de Caix) وكيل المندوب السامي في بيروت، يبيّن رؤية فرنسا للخطر الصهيوني وحرصها على ألا يتخطى المشروع الصهيوني أراضي فلسطين بحيث لا يصل إلى مناطق نفوذها في سوريا حرصاً على مصالحها السياسية والاقتصادية والتاريخية والأدبية، كما صوّرها المندوب الفرنسي في لبنان حسب الصحيفة (صحيفة فلسطين 9 آذار 1921 ع 368-1: 2). وهذا ما يفسّر عدم دعم فرنسا للمشروع الصهيوني

في فلسطين الرامي إلى إقامة وطن لهم فيها، الذي يتعارض مع الإشاعة الصحفية التي نُسبت إلى مؤسس الجمهورية الفرنسية الأولى نابليون بونابرت في أثناء حصاره عكا عام 1799م وما عُرف تاريخياً بـ"نداء نابليون لليهود".

- الخاتمة:

يتضح من خلال قراءة وثائق الخارجية الفرنسية فيما يتعلق بالحركة الصهيونية أنها لم تذكر ولو لمرة واحدة الحق الديني أو التاريخي لليهود في فلسطين، ووجوب العمل على مساعدتهم للعودة إليها وإقامة وطن لهم فيها، وإنما تتناول هذه الوثائق مسألة المصالح الفرنسية في فلسطين سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، وكيف أنّ سياساتها تركز على مفهوم المصلحة الفرنسية الكاثوليكية أولاً وأخيراً في ضوء التنافس الاستعماري على فلسطين، خاصة من قبل عدوها التقليدي بريطانيا أو المنافسين الدينيين (الطوائف الدينية) من أرثوذكس أو بروتستانت، أو من ألمانيا وإيطاليا رعاة الكاثوليك أيضاً.

وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أنّ فرنسا الكاثوليكية كانت ترى أنّ فلسطين جزء من سوريا الكبرى ويجب أن تبقى يدها هي العليا فيها امتداداً لفكر الحروب الصليبية، وأنّ فرنسا الكاثوليكية خلال القرن التاسع عشر لم تتبن المشروع الصهيوني ولم تعمل على تشجيع الهجرة والاستيطان فيها. وفي هذا السياق ميّزت الدبلوماسية الفرنسية بين اليهود في فلسطين من أصول فرنسية أو من منحتهم جنسيتها واليهود الذين يحملون جنسيات أخرى؛ حيث اعتبرت أن من يحمل الجنسية الفرنسية أدوات لتحقيق المصالح الفرنسية في فلسطين ورأت في مشاريعهم الاستيطانية في فلسطين وسيلة لتكريس الوجود الفرنسي في مواجهة مشاريع اليهود الذي يحملون جنسيات أخرى. ويمثّل فروتشيلد (Rotchild de Edmond) النسخة الفرنسية من عائلته، و(الاتحاد الإسرائيلي العالمي) (Alliance Israélite Universelle)، الذي أسسه السياسي الفرنسي أولف كريميو (Adolphe Crémieux) عام 1860م، والمدعوم فرنسياً، الذي كان يهدف إلى تقديم المساعدة لليهود في كل مكان؛ بداية من خلال التعليم والتطوير المهني وحماية حقوق الإنسان اليهودي حول العالم، ثم تحولت أهدافه إلى دعم استيطان اليهود في أرض فلسطين برعاية فرنسية. وبالتالي رأت فرنسا في هذه الجهود تكريساً لمصالحها ونفوذها في فلسطين بالدرجة الأولى في ظلّ ضعف الرعايا الفرنسيين الكاثوليك في فلسطين، ومن هنا كانت تنتظر وفق ما عكسته وثائق دبلوماسيتها بعين الريبة والقلق من تنامي النشاط الاستعماري للمؤسسات الصهيونية في فلسطين، التي تتمتع بحماية دول غير فرنسا، خاصة بريطانيا وروسيا وألمانيا.

كما أظهرت الدراسة أنه حتى بدايات عام 1917م لم تكن الحركة الصهيونية متيقنة من حقيقة دعم فرنسا لمشروعها الاستعماري في فلسطين بل بالعكس تماماً كانت ترى أنها معارضة لمشروعها الاستعماري هناك. كما لم تكن مطالب الحركة الصهيونية هي السيطرة على فلسطين والحصول على دعم قوى كبرى في تحقيق ذلك، ولم يكن لزعمائها أدنى أمل بذلك؛ فكما يتضح من يوميات هرتزل (Theodor Herzl) في مطلع القرن العشرين ولقاءاته مع روتشيلد (Edmond de Rothschild) وزعماء الحركة الصهيونية من جهة، ومن جهة أخرى لقاءاته بالسلطات العثمانية ورسائله معهم، ومع زعماء كل من روسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يوضح ويثبت أنّ فلسطين التاريخية لم تكن أملهم؛ حيث اقتنع ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) بسيناء، وأقنع زعماء آخرون بما بين النهرين؛ العراق، بناء على ما اقترحه عليهم السلطان عبد الحميد (ينظر: صايب 1968: 157-230).

وما المقترح الذي اقترحه الدبلوماسي الصهيوني سكولوف (Sokolof) على فرنسا بتقسيم فلسطين بينهما؛ مستوطنة

يهوديّة عاصمتها الخليل تمتد حدودها من جنوب منطقتي بيت لحم والقدس ولا تتضمن أيّ مناطق دينية كاثوليكيّة، بينما القدس وبيت لحم شمالاً، حيث الأماكن الدينيّة المسيحيّة الكاثوليكيّة؛ فهي منطقة نفوذ فرنسيّة. وإنّ عدم تجاوب فرنسا مع هذا الطرح ليؤكّد رفضها أيّ مقترح لتقاسم فلسطين مع أيّ جماعة أو دولة أخرى، باعتبار فلسطين منطقة نفوذ فرنسية، أما قبولها بوعد بلفور فخضوع أمله موازين القوى والتغيرات الدوليّة التي تمخّضت عن نهايات الحرب الكونيّة الأولى.

ومن هنا، نرى أنه ليس من الإنصاف القول بخلق فرنسا للمشروع الصهيوني ودعمها للهجرة والاستيطان فيها كما يظهر في بعض الأدبيات سابقة الذكر، وهذا ليس دفاعاً عن فرنسا الاستعماريّة، وإنما يجب التمييز بين دعم فرنسا للحركة الصهيونيّة أفراداً ومؤسسات ينضوون تحت حمايتها ويحملون جنسيّتها، وبالتالي حمايتهم ودعمهم باعتبارهم فرنسيين تحقق فرنسا عن طريقهم مشاريعها في المنطقة، شأن فلسطين كشأن باقي مناطق سوريا والمستعمرات الفرنسيّة، وبين أولئك الذي ينضوون تحت حماية دول منافسة لها في فلسطين وغيرها من المناطق. وأن ما عرف بـ"نداء نابليون" كان إشاعة صحفية نسبت إليه وأن الصحيفة التي نشرته تراجعت عنه بعد شهرين من نشره لعدم وجود ما يؤكده، ولكن رغم ذلك انتشرت هذه الإشاعة ورُوّجت كحقيقة في الأوساط اليهوديّة والبروتستانتية لأنها رأت فيها وسيلة لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في فلسطين. وما زال الكثير يبني فرضياته على هذا الخبر الصحفي الكاذب، ويعتبره حقيقة غير قابلة للتشكيك وينتقد من يشكك به، وبناء عليه فالمشروع الصهيوني بُني على خبر صحفي كاذب.

France and the Zionist Project in Palestine (1799-1917): A New Vision in Light Of French Diplomatic Documents

Musa SROOR¹  

ABSTRACT

The study clarifies the problematic relationship between colonial France and the Zionist project in Palestine since Napoleon's attempt to occupy Palestine in 1799 and ending with Britain's issuance of the Balfour Declaration. The study addresses the following questions: Was this relationship characterized by compatibility or conflict between French interests in Palestine and the Zionist project during that period? Was France a sponsor and supporter of the Zionist project in Ottoman Palestine, as is rumored in many studies? Alternatively, did it see this project as a competitor to its historical colonial ambitions in Palestine, represented by "possessing the Holy Land"? Based on a primary source as the documents of French diplomacy preserved in the French archives, the study showed through analysis, investigation and documented, that the "Zionist project in Palestine" was an unofficial French colonial invention and was not a purely Jewish issue; It started with a "false news report" attributed to Napoleon and ended as a historical fact. France saw the Zionist project in Palestine as a competitor to its colonial project in the region and opposed to its influence and economic and political interests in the region, as it saw the Holy Land as a Catholic land as an extension of the ideology of the Crusades. As a result, at the end of World War I and Britain's military control over Palestine and its issuance of the Balfour Declaration, France was forced to deal with the existing reality and agree to the Zionist project in Palestine in the hope that it would preserve its interests and influence in Palestine through the French Jews and their own projects under its protection in Palestine. Accordingly, France did not adopt this project, as some believe.

Keywords: *Palestine; France; French archives; Zionism; colonialism.*

¹ Faculty Member, Department of History and Archaeology, Birzeit University, Palestine; IREMAM, Aix-Marseille University, France,

✉ Corresponding author: msroor@birzeit.edu

Received on 11/3/2024 and accepted for publication on 30/4/2024.

المصادر والمراجع العربية

- أبو شبكية، عدنان أحمد حسن (2017)؛ "تصريح جول كامبون لليهودي الصهيوني ناحوم سوكولوف 4 حزيران 1917". مجلة البحوث والدراسات العربية، مج 43، ع 66، 145-192.
- أبو القاسم، سعد الله (1998)؛ "التصريحات الفرنسية الموالية للصهيونية 1917-1918". مجلة التاريخ العربي جمعية المؤرخين المغاربة، ع 7، 15-30.
- الحلاق، حسان (1990)؛ موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، بيروت: دار الهدى، ط.2.
- جبارة، تيسير (1998)؛ تاريخ فلسطين، رام الله: دار الشروق، ط.2.
- الجبوري، نوار (2015)؛ النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف 1840-1900، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- جريس، صبري (2015)؛ تاريخ الصهيونية (1862-1948): التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ج1، رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط.2.
- الرشادة، بلال شاكر (2021)؛ فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون إلى ماكرون، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- السليمي، هيلة (2001)؛ دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- شاتوبريان، فرانسوا (2008)؛ الطريق من باريس إلى القدس، ترجمة مي عبد الكريم محمود، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- الشريف، ماهر وعصام نصار، (2018)؛ تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الشناق، محمود (2005)؛ العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914، لحول: مطبعة بابل الفنية.
- الشورة، صالح علي (2020)؛ "دور بريطانيا في توطين اليهود في مدينة القدس 1838-1917". مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 7، ع 2، 13-44.
- شولش، الكزنذر (1990)؛ تحولات جزرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل جميل العسلي، عمان: دار الهدى.
- صايغ، أنيس (إعداد) (1968)؛ يوميات هرتزل، ترجمة هلا شعيان صايغ، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- صحيفة فلسطين (9 آذار 1921)؛ "بين سوريا وفلسطين". (يافا)، ع 368-1.
- فن، جيمس (2017)؛ أزمنة مثيرة: وقائع من سجلات القنصلية البريطانية في بيت المقدس 1853-1856، ترجمة جمال أبو الغيدا، تقديم جوني منصور، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كامل، مجدي (2014)؛ آل روتشيلد: تجار الحروب والثروات وجني الثروات: المال عندما يخلق دولة من العدم، دمشق - القاهرة: الكتاب العربي.
- كوثراني، وجيه (1983)؛ "فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين: قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية". المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام: فلسطين القدس جغرافية فلسطين و حضارتها تاريخ فلسطين، عمان: الجامعة الاردنية، مج 3، 539-631.
- كوثراني، وجيه (2013)؛ بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لورنس، هنري (1998)؛ بونابرت والإسلام، بونابرت والدولة اليهودية، ترجمة بشير السباعي، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع.

لورنس، هنري (2006)؛ مسألة فلسطين: اختراع الأرض المقدسة، ترجمة بشير السباعي، ج1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

محمود، أمين (1983)؛ "المسألة اليهودية". المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام: فلسطين، عمان: الجامعة الأردنية. محمود، أمين عبدالله (1984)؛ "مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى". مجلة عالم المعرفة، ع 74، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

النعيمي، أحمد نوري (1997)؛ اليهود والدولة العثمانية، بيروت: دار البشير.

الوعري، نائلة (2007)؛ دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، عمان: دار الشروق.

REFERENCES

- Abū al-Qāsim, Sa ‘d allah (1998) ; « al-Taṣriḥāt al-Faransīyah al-Moālīyah lil-Ṣahūnīyah 1917-1918 ». *Magallat al-Tārīkh al-‘Arabī*, Gam‘īyah al-Mu‘arikhīyn al-Maghāribah, vol. 7, Pp. 15-30.
- Abū Shabakīyah, ‘Adnān Aḥmad Ḥassan (2017); “Gul Cambon's Statement to The Zionist Jew, Nahum Sokolov, June 4, 1917: Historical Studies”. *Magallat al-Buḥūth wa-al-dirasāt al-‘Arabīyah*, vo, 43, no. 66, Pp. 145-192.
- Ammédie, Le R. P. (1866); *En Orient. Voyage à Jérusalem*, Paris: Putois-Cretté.
- Archives du Quai d’Orsay (AQO) / La Courneuve أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية / باريس
fonds de la « correspondance politique de 1843 à 1871, Turquie – Jérusalem ». Ces fonds sont numérotés de 1-10. de 1843-1870.
- Fonds « Turquie-Jérusalem de la correspondance politique des consuls ». Ces fonds sont numérotés de 11-27. de 1871-1895.
- Fonds de la « correspondance politique et commerciale – nouvelle série – Turquie – Palestine ». Ces fonds portent les numéros 129-138. de 1871-1895.
- Fonds « Guerre 1914-1918 : Turquie : Syrie-Palestine ». Ces fonds portent les numéros 867 à 886. de septembre 1914 - mars 1918.
- Archives diplomatiques de Nantes (CADN) الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي / نونت Jerusalem, Fonds de la série A. vol. 1-137.
- Benbassa, E. (1999) ; “L’Alliance israélite universelle et les projets juifs en Palestine”. In: *De Bonaparte à Balfour, La France, l’Europe occidentale et la Palestine 1799-1917*, Domonique Trimbir ed., Pp. 391-405 .Paris: CNRS.
- Chateaubriand, François-Rene (2008) ; *Itinéraire de Paris à Jérusalem*, Mai ‘Abd el-Karīm Maḥmūd tran., Damascus : Dār al-Madā lil-Thaqāfah wa-al-Nashr.
- Eliav, Mordechai (1975); “German Interests and the Jewish Community in Nineteenth-Century Palestine”. In: *Studies on Palestine During The Ottoman Period*, Moshe Ma’oz ed., Pp. 423-441, Jerusalem: the Magnes Press, the Hebrew University.
- Finn, James (2017); *Stirring Times, or, Records from Jerusalem Consular Chronicles of 1853 to 1856*, Jamāl Abū Ghaidah tran., Johy Maṣṣūr intr., Beirut: al-Mu’assah al-‘Arabīyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr.
- Goren, H. (1999); “Du Conflit des drapeaux à la contestation des hospices: l’Allemagne et la France Catholiques en Palestine à la fin du XIXe siècle”. In: *De Bonaparte à Balfour, La France, l’Europe occidentale et la Palestine 1799-1917*, Domonique Trimbir ed., Pp. 31-43. Paris: CNRS.
- Heacock, Roger (1999); “La Palestine dans les relations internationales (1798-19: Dominique Trimbir et Ran Aronsohn (dir.), *De Bonaparte à Balfour, la France, l’Europe occidentale et la Palestine 1779-1917*, Pp.: 31-43, Paris: CNRS.
- al-Ḥalāq, Ḥassān (1990); *Mauqif al-Dawlah al-‘Uthmānīyah min al-Ḥarakah al-Ṣahūnīyah*, Beirut: Dār al-Hudā, 2nd ed.
- al-Jabūrī, Nawār (2015); *al-Nashāt al-Qunṣulī al-Farancī fī al-Quds al-Sharīf 1840-1900*, ‘Ammān : Dār wa-Maktabat al-Ḥāmis lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Jacobs, Joseph and Forsyth, John (1902); “The Damacus Affair of 1840 and the Jews of America”. *American Jewish Historical Society*, No. 10, Pp. 119-128.
- Jarīs, Ṣabrī (2015) ; *Tārīkh al-Ṣahūnīyah (1862-1900)*, vol.1, Ram allah : Markaz Abḥāth Munazamat al-Taḥrīr al-Falasṭīnīyah, 2nd ed.
- Jbārah, Taisīr (1998); *Tārīkh Falasṭīn*, Ram allah : Dār al-Shurūq, 2nd ed.

- Kāmil, Magdī (2014); *The Rothschilds: The merchants, wars, revolutions, and the making of fortunes: Money when it creates a state from nothing*, Damascus-Cairo: al-Kitāb al-‘Arabī.
- Kawtharānī, Wajīh (1983); “France, Palestine, and Zionism at the Beginning of the Twentieth Century: A Reading of French Foreign Ministry Documents”. *The Third International Conference on the History of the Levant: Palestine, Jerusalem, the Geography of Palestine and its Civilization, the History of Palestine*, Amman: University of Jordan, vol. 3, Pp. 539-631.
- Kawtharānī, Wajīh (2013); *The Levant at the beginning of the 20th Century: Demography, Economy, Palestine and the Zionist Project: A Reading of French Diplomatic Documents*, Doḥa : Arab Center for Research and Policy Studies.
- Laurence, Henry (1998); *Bonaparte and Islam, Bonaparte and the Jewish State*, Bashīr al-Sibā’ī tran., Cairo: Miṣr al-‘Arabīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī’.
- Laurens, Henry (1999); *La Question de Palestine: L’Invention de la Terre Sainte*, Tome 1, Paris: Fayard.
- Laurence, Henry (2006); *The Question of Palestine: The Invention of the Holy Land*, Bashīr al-Sibā’ī tran., vol. 1, Cairo: al-Majlis al-A‘lā lil-Thaqāfah.
- Ma’oz, Moshe (1975); “Changes in the Position of the Jewish Communities of Palestine and Syria in the Mid-Nineteenth Century”. In: *Studies on Palestine During The Ottoman Period*. Pp.142-163, Moshe Ma’oz ed., Jerusalem: the Magnes Press, the Hebrew University.
- Maḥmūd, Amīn (1983); “al-Mas’alah al-Yahūdīyah”. *The Third International Conference on the History of the Levant*, ‘Ammān : University of Jordan.
- Maḥmūd, Amīn (1984); “Jewish Settlement Projects from the French Revolution to the End of World War I”. *‘Ālam al-Ma’rifah Magazine*, no. 74, Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters.
- Muller–Cohen, R. (1999); “De la Restauration au second Empire: quatre consuls, une seule politiques (1843-1868)”. In: *De Bonaparte à Balfour, La France, l’Europe occidentale et la Palestine 1799-1917*, Domonique Trimbir ed., Pp. 45-57. Paris: CNRS.
- Muller–Cohen, R. (2005) ; “Les Juifs “Moghrabi” en Palestine 1830-1903, les enjeux de la protection française”, in: *Archives Juives*, dossier: Juifs du Maghreb entre Orient et Occident, no. 38/2, 2^e trimestre, Pp. 28-46.
- Muller–Cohen, R. (2015); “Christians and Jews in the French Strategy for Ottoman Palestine”. in: ouvrage collectif M. N. Michael, T. Anastasiadis, C. Verdeil (eds.), *Religious Communities and Modern Statehood, The Ottoman and Post-Ottoman World at the Age of Nationalism and Colonialism*. Pp. 182-212, Berlin: Klaus Schwarz.
- al-Na’imī, Aḥmad Nourī (1997); *The Jews and the Ottoman State*, Beirut: Dār al-Basheer.
- Nicolaides (1873) ; *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autre documents officiels de l’Empire Ottoman*, vol. 2, Imprimerie frères Nicolaïdes.
- al-Rashāidah, Bilāl Shākir (2021); *Faransah wa-al-Qazīyah al-Falastīnīyah min Nablyoun ilā Mācrūn*, ‘Ammān: Dār al-Janān lil-Nashr wa-a l-Tawzī’.
- Sarinay, Yusuf (ed.) (2009); *Osmanli Belgelerinde Filistin*, Istanbul: Basbakanlik Devlet arshivleri Genel Mudurlugu, Osmanli Arsivi Daire Baskanligi, Yayin Nu: 102.
- Schölch, Alexander (1990); *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Kāmil Jamīl al-‘Asalī tran., ‘Amman: Dār al-Hudā.
- Sroor, M. (2010a); *La métamorphose des institutions de waqfs de Saladin à Jérusalem dans la période ottomane*. *Revue d’Histoire Maghrébine*, 37^{ème} année, no. 139, Pp. 79-110.
- Sroor, M. (2010b); *Fondations Pieuses en Mouvement: de la Transformation du Statut de Propriété des biens waqfs à Jérusalem 1858-1917*, IREMAM et IFPO.

- al-Shanāq, Muḥmūd (2005); *al-‘Alaḳāt bayn al-‘Arab wa-al-Yahūd fī Falasṭīn 1876-1914*, Halḥoul: Maṭba‘at Bābil al-Fanīyah.
- al-Sharīf, Māhir and ‘Iṣām, Naṣār (2018); *Tārīkh al-Falasṭīnīn wa-Ḥarakatahum al-Waṭanīyah*, Beirut: Mu’assat al-Dirāsāt al-falasṭīnīyah.
- al-Shourah, Ṣāliḥ ‘Alī (2020); “Britain's Role in Settling Jews in Jerusalem 1838-1917”. *Magallat al-Mishkah lil-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Iḡtimā‘īyah*, vol.7, no. 2, Pp.13-44.
- al-Sulaimī, Haīlah (2001); *Daur al-Yahūd fī Isqāṭ al-Dawlah al-‘Uthmānīyah*, unpublished Ma. Thesis Department of Postgraduate Studies in History and Civilization, College of Sharia and Islamic Studies, Umm al-Qurā University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.
- Ṣaḥīfat Falasṭīn (9th march 1921); “bayn Syria and Falasṭīn”. (Yāfā), no. 1-368.
- Ṣāīgh, Anīs (ed.) (1968); *Herzl's Diaries*, Hilda Sha‘bān Ṣāīgh tran., Beirut: Markaz Abḥāth Munazamat al-Taḥrīr al-Falasṭīnī.
- al-Wa‘arī, Nā’ilah (2007); *The Role of Foreign Consulates in Jewish Immigration and Settlement in Palestine 1840-1914*, ‘Ammān: Dār al-Shorouq.
- Young, G. (1905); *Corps de droit ottoman: recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d’études sur le droit coutumier de l’Empire Ottoman*, vol. 1, Oxford: Clarendon.